WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــة

العدد 192 ـ 24 / تموز/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية

زيارة البيت الأبيض... وازدواجية المعايير ـ كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

الرابط للافتتاحية على موقع المجلة

صوت سعاده

الرابط للمقال على موقع المجلة

أخبار الحزب

القومي يلتقي في مكتبه التنظيم الشعبي الناصري ويؤكد الثوابت

الرابط للخبر على موقع المجلة

عمدة الإعلام تستنكر توقيف الصحافي حسن عليق وتؤكد ضرورة صون الحريات الإعلامية

الرابط للخبر على موقع المجلة

لن يُطوى الملف... حتى يعود آخر الأسرى وآخر الشهداء

الرابط للخبر على موقع المجلة

سياسة

الوظيفة الإسرائيلية والمصالح الأميركية ـ سعادة مصطفى ارشيد

الرابط للمقال على موقع المجلة

الوطن قبل كل اسم... والواجب قبل كل انتماء ـ د. محمود ابي خليل

الرابط للمقال على موقع المجلة

الكيان الصهيوني إلى أين؟ ـ د. نبيلة غصن

الرابط للمقال على موقع المجلة

زوال الكيان اليهودي المتعصّب وخطة الاحتماء بالتوراة! ـ أنطون يزبك

الرابط للمقال على موقع المجلة

تقرير

إسبانيا ربحت المونديال وفلسطين أثبتت حضورها في الوجدان العالمي ـ لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية

مشروع الدولة ـ نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع

الأحزاب العقائدية في الهلال الخصيب وتحديات الماضي والمستقبل ـ إبراهيم الدن

الرابط للمقال على موقع المجلة

في نشأة الدولة الحديثة ومالاتها.. ـ نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

ثقافة

الثقافةُ التي تَصنعُ النَّهضة: الشَّبابُ والعقلُ الحُرُّ في فكرِ سعاده ـ د. إدمون ملحم

الرابط للمقال على موقع المجلة

الحزب السوري القومي الاجتماعي... الأمة السورية المصغرة ـ نظام حموي

الرابط للمقال على موقع المجلة

ما بين جبران وسعادة.. الحرية حياة ـ الباحثة م. منال الجبر ـ سوريا

الرابط للمقال على موقع المجلة

كتاب

ميرفت دهّان في كتابها (نزار قبّاني والقضيّة الفلسطينيّة) ـ محمود شريح

الرابط للمقال على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه ـ مسؤول الموقع: جنى الصايغ

للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

زيارة البيت الأبيض... وازدواجية المعايير

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

الافتتاحية

اعادت زيارة الرئيس جوزيف عون إلى البيت الأبيض النقاش حول إطار الاتفاق بين لبنان ودولة العدو بوساطة واشنطن الى بداياته بين اللبنانيين نتيجة الاختلاف العامودي الحاد حوله، لا سيما في ظل ما رشح عن ملفات طُرحت خلال اللقاء، وفي مقدمتها قضية سلاح المقاومة ومستقبل العلاقة مع الثنائي الوطني والقوى الوطنية الرافضة للتفاوض المباشر. ويرى منتقدو الزيارة أن ما حملته من رسائل سياسية يعكس توجهًا يبتعد عن منطق التوافق الداخلي، لا بل يقترب أكثر من مقاربة تنسجم مع الأولويات الأميركية في المنطقة.

ففي بلد لا يزال يعاني نصف شعبه من عمليات الإبادة البشرية

والعمرانية الجارية دون وقف لإطلاق النار في الجنوب ولا يزال يعاني كل شعبه من أزمات اقتصادية وسياسية غير مسبوقة، كان كل هم سلطته السياسية انجاز زيارتها الى البيت الأبيض ولقاء الرئيس الأميركي لتربط نفسها أكثر بالراعي الأميركي ورغباته في المنطقة وهو الداعم الأكبر اليوم للعدو.

في الرحلة التي قام بها الرئيس تلبية لدعوة البيت الأبيض ورافقها الكثير من الانتقادات ان في الشكل او في الهدر باعتبارها كانت اشبه بالاستجمام الخاص وأيضا ما رافقها من مهانة لا تتعلق بشخص رئيس السلطة وحسب، بل بموقع البلد، وفيما اعتبر البعض الزيارة ذات طابع تاريخي رآها فريق اخر لا يستهان به محط اذلال وتنازل.

وإذ يبدو جليا ان ما يهم رعاة الاتفاق هو التخلص من المقاومة، كأداة قوة ومنعة للبنان باستهداف اضعافه وجعله مطواعا امام الإملاءات الخارجية، فأن ما يعني اهل الأرض ورافضي الانصياع دون تثبيت حقوق لبنان، أولا بانسحاب العدو وثانيا وقف إعطائه الامتيازات تلبية لرغبة المهرولين الى قطار الابراهيمية.

ان سياسة الاستجابة للأولويات الخارجية على حساب المصالح الوطنية، تجعل البلاد على صفيح ساخن بعد الاستمرار في سياسة تعميق الانقسام الداخلي عبر الضغط على فريق لبناني لمصلحة فريق آخر، وإزاء توقف كل الدعوات لحوار شامل يراعي هواجس الجميع ويؤسس لرؤية مشتركة حول مستقبل الدولة.

وإذا كان الداعمين للزيارة سعيا للحصول على دعم دولي وإعادة بناء علاقات لبنان مع المجتمع الدولي، فهذا لا يلغي حق المعترضين في التساؤل عن أسباب التنازلات السياسية والخطاب

المفاقم للانقسام الداخلي.

في النهاية، يبقى نجاح أي رئيس لبناني مرهونًا بقدرته على جمع اللبنانيين لا تعميق خلافاتهم، وعلى حماية القرار الوطني من أي ضغوط خارجية، مهما كان مصدرها. أما الرهان على الخارج لحسم القضايا الخلافية، فقد أثبتت تجارب لبنان المتكررة أنه لا ينتج حلولًا مستدامة، بل يؤجل الأزمات ويزيدها تعقيدا لا سيما وان الحرب الدائرة على لبنان هي حرب وجودية ولا تنفع معها مساعي واشنطن والعدو بجعلها حرب على فريق لبناني دون سواه.

في المقابل تبدو جلية سياسة ازدواجية المعايير التي تعتمدها السلطة ومؤسساتها من خلال قرار القضاء بتوقيف الإعلامي حسن عليق، بناء على انتقاده الدولة السعودية على سياستها ضد اليمن بينما تحفل المنصات بانتقاد إيران وكذلك التحبب الى قادة العدو واعلامييه دون تحريكهم ساكن رغم القانون الذي يحرم أي تواصل.

ما جرى ليس عابرا في مسار الحريات العامة في لبنان. بل هو يوحي بتوجه السلطة السياسية لاستغلال القضاء من اجل قمع الحريات بدل تعزيز النقاش الحر والحفاظ على حرية التعبير التي لطالما ميزت لبنان «نطاق ضمان للفكر الحر» وهي ركيزة أساسية لنظامه الديمقراطي، في المقابل اين القضاء عن محاسبة اعلاميين يفتحون هواء مؤسساتهم ومنصاتهم بكل وقاحة لآراء تلتقي مع العدو؟ وهل ألغي لبنان من دستوره صفة العدو عن العدو الإسرائيلي؟ وهل بات أي رأي مخالف لأراء دولة صديقة للسلطة اللبنانية مدعاة للسجن؟ من المهم تثبيت ما يلي :ليكن واضحا للسلطة وزبانيتها ان كسر عنفوان أصوات رافضي التطبيع وداعمي المقاومة لا يمكن ان يتم بالصيغة الجارية، لان شعبا يواجه عدوا مدعوما بكل الدعم اللوجستي والمالي ولا تنكسر ارادته هو شعب لا تهزمه لا تهويلات ولا عقوبات .

صوت سعاده

صوت سعادة

«أنتم ذاهبون إلى لبنان حيث امتهنت كرامتهم، واعتدي عليهم، واتهمنا بأننا نتآمر على سلامة الوطن ونتعاون مع الصهيونية كالعادة. وبمحاربتكم في لبنان للحكام الطغاة سوف تثبتون أن يهود الداخل هم الذين يتعاونون مع الصهيونية ويسهلون اعمالها».

«أنتم أصغر جيش في العالم يقاتل من أجل تغيير مجرى تاريخ هذه الأمة».

«لا بد أن يحصل بينكم وبين رجال الأمن اصطدام فلا يجوز أن يكون ردكم كأنكم تحاربون اعداءكم، ذلك أن رجال الأمن هم اخوانكم وابناؤكم وأبناء وطنكم وضمن هذا الإطار يجب أن يأتي ردكم عليهم فلا تستعملوا السلاح والعنف معهم إلا عند الضرورة القصوى».

«سوف تمرون في قرى ودساكر في طريقكم، إياكم أن تأخذوا شيئاً. مما تحتاجون إلا عند نفاد ذخيرتكم ومؤنكم»

في 5 تموز 1949

القومي يلتقي في مكتبه
التنظيم الشعبي الناصري ويؤكد الثوابت

استقبل رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين ربيع بنات، وفداً من التنظيم الشعبي الناصري ضمّ عضوي الأمانة العامة إبراهيم ياسين ومصباح الزين، بحضور رئيس المكتب السياسي الأمين عامر التل، وناموس المكتب السياسي ومنفذ عام بيروت الأمين منذر الحريري، وعميد الإعلام الرفيق فراس فرنسيس.

وبحث الجانبان المستجدات الوطنية والسياسية على الساحتين المحلية والإقليمية، مؤكدين أهمية ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة وبناء دولة المواطنة القائمة على العدالة والمساواة، بما يساهم في تجاوز النظام الطائفي.

وشدد المجتمعون على حق الشعب اللبناني في مقاومة العدوان الصهيوني المستمر، ورفض مشاريع التطبيع مع العدو، داعمين المبادرات التشريعية الرامية إلى تجريم أي شكل من أشكال التواصل أو التعامل معه، وفي مقدمتها مشروع القانون المقدم من النائب الدكتور أسامة سعد.

كما أكدوا أن لبنان يواجه تحديات تستهدف وحدته الوطنية وتماسكه الداخلي، ما يستوجب إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، والعمل على إطلاق مشروع وطني جامع يعزز الوحدة الوطنية ويحمي الاستقرار الداخلي. واختُتم اللقاء بالتشديد على أن حماية لبنان تكون بوقف العدوان وإنهاء الاحتلال وعودة أهلنا النازحين إلى قراهم ومدنهم والبدء بإعادة إعمارها مع التأكيد على إطلاق جميع الأسرى والمعتقلين والحفاظ على الوحدة الوطنية، إلى جانب معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المطالب المعيشية للمواطنين، بما يعيد للدولة دورها في حماية الناس وصون كرامتهم وتأمين مقومات العيش الكريم.

أخبار الحزب

عمدة الإعلام تستنكر توقيف الصحافي حسن عليق وتؤكد ضرورة صون الحريات الإعلامية

تستنكر عمدة الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي بقلق بالغ ما يتعرض له الصحافي حسن عليق، بعدما أصدر المدعي العام التمييزي في لبنان، القاضي أحمد رامي الحاج، يوم الإثنين، إشارةً قضائية إلى فرع المعلومات تقضي بإحضاره وتوقيفه، وذلك على خلفية منشورٍ له على منصة «إكس» تناول فيه المملكة العربية السعودية، وما رافق القضية من إجراءات أثارت تساؤلات واسعة في الأوساط الإعلامية والحقوقية، الأمر الذي يستوجب مقاربة قانونية شفافة تضمن احترام الأصول القضائية وصون الحقوق والحريات.

وتؤكد العمدة أن حرية الرأي والتعبير والإعلام تشكل ركنًا أساسيًا في أي مجتمع يحترم الدستور والقانون، وأن أي إجراء قضائي يجب أن يتم ضمن الأطر القانونية التي تكفل حق الدفاع والمحاكمة العادلة، بعيدًا عن أي استنسابية أو استهداف. كما تؤكد أن معالجة القضايا المرتبطة بالنشر والعمل الإعلامي ينبغي أن تتم بما يحقق التوازن بين احترام القانون وصون الحريات العامة، وبما

يحفظ حق الصحافيين في أداء رسالتهم المهنية بمسؤولية واستقلالية.

وإذ تشدد عمدة الإعلام على احترام السلطة القضائية واستقلاليتها، فإنها ترى أن اللجوء إلى التوقيف في القضايا المتصلة بالعمل الإعلامي يستدعي أعلى درجات التروي، واعتماد مقاربات قانونية تصون الحقوق والحريات، وتبدد أي انطباعات قد تنعكس سلبًا على صورة العدالة أو تثير المخاوف بشأن حرية العمل الصحافي.

وتعتبر العمدة أن صون الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الإعلام، مسؤولية وطنية تقع على عاتق جميع المؤسسات، لأن الدول القوية تُبنى على قضاءٍ عادل، وإعلامٍ حر، ومؤسساتٍ تحتكم إلى الدستور وسيادة القانون.

لن يُطوى الملف... حتى يعود آخر الأسرى وآخر الشهداء

ثمة جروحٌ في جسد الأوطان لا يبرئها الزمن، وثمة غيابٌ لا يزيده الصمت إلا حضورًا في ضمير الوطن.

إن قضية الأسرى والمفقودين اللبنانيين لدى الاحتلال "الإسرائيلي" ليست مجرد ملف إنساني أو قضية تفاوض، بل هي قضية سيادة وكرامة وطنية، وحقٌ ثابت لكل عائلة في معرفة مصير أبنائها، ولكل شهيد في أن يعود إلى تراب وطنه. إنها حكاية أمهاتٍ أنهكهن الانتظار، ووطنٍ يرفض أن تكتمل سيادته فيما لا يزال أبناؤه بين غياهب السجون أو رهن احتجاز الجثامين.

لقد أعادت عودة جثمان العسكري في الجيش اللبناني باتريك أنترانيك بكاريان إلى أرض الوطن في 15 تموز 2026، بعد احتجاز جثمانه منذ استشهاده في 19 نيسان الماضي، فتح هذا الجرح الوطني من جديد، مؤكدة أن ملف الأسرى والمفقودين لا يزال مفتوحًا، وأن سياسة احتجاز الجثامين وإخفاء المصير تشكل انتهاكًا صارخًا لكل القوانين والأعراف الإنسانية والدولية.

إن هذه القضية لا يجوز أن تبقى رهينة المبادرات الموسمية أو تحركات العائلات وحدها، بل تستوجب موقفًا رسميًا لبنانيًا موحدًا، يفعّل كل المسارات السياسية والدبلوماسية والقانونية، ويضع هذا الملف أمام الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسائر الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حتى كشف مصير جميع الأسرى والمفقودين واستعادة جثامين الشهداء المحتجزة.

وفي صلب هذه القضية يقف عميد الأسرى اللبنانيين يحيى محمد سكاف، الذي فُقد خلال عملية الساحل في 11 آذار 1978، ولا يزال مصيره مجهولًا حتى اليوم، رغم ما تؤكده عائلته وجهات لبنانية معنية بالقضية من شهادات ووثائق تشير إلى أسره حيًا. كما لا يزال مصير أكثر من أربعة وعشرين مفقودًا لبنانيًا مجهولًا، في قضية لا يجوز أن تسقط بالتقادم أو تُختزل بالأرقام.

إن استعادة جثمان الشهيد باتريك بكاريان يجب ألا تكون نهاية قصة، بل بداية مرحلة جديدة من العمل الجاد لإعادة فتح هذا الملف بكل أبعاده، وصولًا إلى معرفة الحقيقة كاملة، واستعادة جميع الأسرى والمفقودين وجثامين الشهداء.

فلا سيادة تكتمل، ولا عدالة تُنجز، وما زال في كل بيتٍ لبناني مقعدٌ ينتظر صاحبه، وأمٌ تنتظر خبرًا، ووطنٌ ينتظر أبناءه.

لن يُطوى هذا الملف، ولن يهدأ ضمير الوطن، حتى يعود آخر أسير، ويُعرف مصير آخر مفقود، ويُوارى آخر شهيد في تراب وطنه. ذلك عهدٌ لا يسقط بالتقادم، ولا يملك أحدٌ حق التنازل عنه.

الوظيفة الإسرائيلية والمصالح الأميركية

سعادة مصطفى ارشيد ـ جنين فلسطين المحتلة

سياسة

تذهب اسرائيل الدولة والمجتمع (الدولة العميقة) للقول انها هي فقط من يستطيع حفظ المصالح الأمريكية والغربية في بلادنا وعموم المشرق وان اية اطراف محلية متعاونة في هذا الشأن يجب ان تعمل تحت قيادتها باعتبارها الوحيدة وفقط من يعرف كيف يكون العمل، وتدرك اسرائيل الدولة لا الحكومة ورئيسها فقط ان دولتهم ذات وظيفة محدودة ومرتبطة بقدرتها على العمل داخل هذا الاطار القاضي بان تكون عامل عدم استقرار في المنطقة وبما يحول دون وحدة الامة والعالم العربي وما يعرقل التنمية واسس الحياة السليمة للشعوب المتحضرة واكمال السيطرة على مقدراتها من ثروات ومواقع استراتيجية تتحكم بمفاصل العالم

والأهم انها كلما فشلت في انجاز المطلوب منها كلما تراجعت مكانتها وهذا ما يقلق الاسرائيليين اليوم بعد تم استبعادهم من الحرب على إيران ثم من الملف التفاوضي الذي رعته اسلام اباد وانحصر دورها في تقديم خدمات استخباراتية ومطارات ومخازن سلاح

لخدمة الجهد العسكري الامريكي.

اما في الملف اللبناني الذي كان احد اسباب انفراط عقد مذكرات التفاهم الإيرانية الأمريكية التي رعتها باكستان، قد اصرت طهران في حينه بان تكون الجبهة اللبنانية جزء من الاتفاق- مذكرة التفاهم الذي لم تلتزم به لا الولايات المتحدة ولا اسرائيل التي منحتها واشنطن فرصة الاستمرار بالحرب من اجل سحق المقاومة اللبنانية لكن هذه الفرصة يبدو انها قد استنفذت حسب ما ترى واشنطن، فإسرائيل تتعثر في الجنوب اللبناني والمقاومة لا زالت تمسك بزمام الحرب وقد فقد الاسرائيلي او استنفذ بنك اهدافه فلم يجد سوى المدنيين والمدارس والمستشفيات والجسور والطرق والمرافق العامة لتدميرها في محاوله لدفع حواضن المقاومة للتخلي عنها تحت وطأه القذف والنار والقتل.

امام كل هذا التعثر الاسرائيلي والتقدير الامريكي بعدم قدرة دولة الاحتلال على حسم الصراع مع المقاومة اللبنانية ظهرت الحاجة الأمريكية لمسألتين:

الاولى: ضرورة عقد المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التي بدا فيها وكان الامريكي هو الممثل الوحيد للطرفين وانه من يعد الاوراق ويلزم طرفي التفاوض بها وقد هدفت هذه المفاوضات الى نزع الشرعية عن المقاومة مع المعرفة الأكيدة لدى الولايات المتحدة ان من يفاوضون باسم لبنان لا يملكون من السيادة الا قشورها وشكلها فيما جوهرها في يد من يحمل السلاح.

الثانية: لابد من التفاهم مع انقرة ودفع اثمان لها لكي توافق على منح التصريح لأحمد الشرع وميلشياته المزعجة من شيشان وايغور وغيرهم للدخول الى لبنان لمشاركة قوى لبنانية هامشية، في الحرب على المقاومة حيث يظن الامريكي انهم قادرون على ذلك او انه من لم يعد يجد غير هذه الطريق للقضاء على المقاومة ولقطع العلاقة بين طهران وما يعتبره أخطر امتدادات إيران الإقليمية.

الرئيس اللبناني العتيد في سياحته العائلية سيكتفى بالموافقة على ما يطلبه الرئيس الامريكي منه ويعود الى لبنان وهو ليس لديه سوى ما تم التقاطه من صور في البيت الابيض.

سياسة

الوطن قبل كل اسم...
والواجب قبل كل انتماء

د. محمود ابي خليل

ثمة لحظات لا يعود فيها الصمت حياداً، ولا تصبح فيها أنصاف المواقف ضرباً من الحكمة، بل شكلاً من أشكال التنازل. وفي مثل هذه اللحظات، لا يكون النقاش حول اتفاقٍ بعينه أو وثيقةٍ بعينها، بل حول الفكرة التي يُراد لها أن تتحول إلى نهج، وإلى معيار يُقاس عليه مستقبل الوطن.

من هنا، **لا يأتي رفض ما سُمِّي «اتفاق الإطار» إغلاقاً لباب الحلول، بل رفضاً لأن يتحول السلام إلى اسمٍ آخر للتنازل، وأن تُختزل السيادة في بنودٍ قابلة للتأويل، وأن يُربط حق الوطن في الدفاع عن أرضه وشعبه بإرادة من لا يعترف أصلاً بحقه في الحياة.**

فالأوطان لا تُدار بمنطق الاستثناءات، والسيادة لا تُمارس بإذن، والكرامة الوطنية لا تُكتب بحبر التسويات. وكل اتفاق يجعل حق الوطن في حماية نفسه موضع تفاوض، لا يؤسس لسلامٍ عادل، بل يؤجل أسباب الصراع، ويزرع في المستقبل بذور نزاعات جديدة.

لقد علمتنا التجارب أن ما يُنتقص من السيادة مرة لا يبقى استثناءً، بل يتحول مع الزمن إلى قاعدة. وأن الأمم لا تفقد أوطانها بهزيمة واحدة، بل بسلسلة من التنازلات الصغيرة، حتى يصبح التنازل سياسة، والصمت حكمة، والاعتراض تهمة.

وقيل لنا كثيرًا: جرِّبوا، وانتظروا، وراهنوا على الوقت. لكن الوطن ليس مختبرًا، ولا شعبه حقلًا لتجارب القوى الكبرى. وما يُؤخذ اليوم تحت عنوان الواقعية السياسية، يُفرض غدًا بوصفه أمرًا واقعًا، حتى يغدو ما كان استثناءً حقًا مكتسبًا في عرف من يملكون القوة.

وما يؤلمنا أن العدو لم يكتفِ بتجريب أسلحته في أرضنا، بل وجد بيننا من يدعونا إلى أن نجرِّب أوهامه في وعينا أيضًا، وكأن قدر هذا الوطن أن يبقى ساحةً لمشاريع الآخرين، فيما يُطلب من أبنائه أن يدفعوا وحدهم أثمانها.

غير أن السلام الذي نريده ليس هدنةً يلتقط فيها المعتدي أنفاسه، ولا استراحةً يُطلب فيها من صاحب الحق أن يتخلى عن أسباب قوته. **فسلامنا يبدأ يوم يُسلِّم أعداء أمتنا بحقها في الحياة، وبحقها في الحرية والسيادة والكرامة.** فلا سلام بلا حق، ولا حق بلا سيادة، ولا سيادة بلا قدرة على حمايتها.

والسلام الحقيقي لا يقوم على تجريد الشعوب من حقها في الدفاع عن نفسها، بل على الاعتراف بهذا الحق. فالأمم لا تحفظ كرامتها بالوعود، ولا تصون مستقبلها بالانتظار، وإنما بإرادة تعرف أن الحقوق لا تُستجدى، وأن الحرية لا تُمنح، وأن السيادة لا تكون كاملة إلا إذا امتلك أصحابها القدرة على صونها.

ومن هذا المبدأ، يصبح حق الدفاع عن الوطن حقًا طبيعيًا لا تمنحه سلطة، ولا ينتزعه ميزان القوى. فإذا فُرض العدوان، لم يعد الدفاع خيارًا سياسيًا، بل واجبًا وطنيًا وأخلاقيًا وإنسانيًا، لأن الحياة الحرة لا تستقيم إلا بقدرة أصحابها على حمايتها.

ومن يضحِّ دفاعًا عن أرضه وشعبه لا تُعلَّق على صدره التهم، بل النياشين. ومن قدَّم أبناءه في سبيل حماية وطنه لا يجوز أن يصبح موضع تشكيك أو تشويه، لأن الوفاء لا يكون بالخطب وحدها، بل بالإنصاف أيضًا.

وليس المطلوب أن تقوم أي قوة وطنية مقام الدولة، بل أن تقوم دولة قوية، عادلة، سيدة القرار، تحتضن كل طاقة وطنية صادقة، وتضعها في خدمة المصلحة الوطنية العليا. فالدولة التي تعجز عن حماية حق شعبها تترك فراغًا تملؤه الأخطار، أما الدولة التي تستمد قوتها من وحدة شعبها وإرادته، فهي وحدها القادرة على حماية السيادة وصون الاستقرار.

ولا يقل خطورة عن العدوان أن يُترك الوجدان الوطني نهبًا لمن يهوِّن من جرائمه، أو يستخف بتضحيات من دافعوا عن الأرض. فحرية الرأي حق راسخ، لكنها لا تعني حرية تبرير العدوان، ولا تحويل معاناة الوطن إلى مادة للتشويه والمزايدة. فالكلمة التي تنتقص من كرامة المدافعين عن الوطن لا تسيء إليهم وحدهم، بل تُصيب فكرة الوطن نفسها.

إن الدولة القوية ليست تلك التي تُجيد إدارة التوازنات فحسب، بل تلك التي تعرف كيف تحمي حق شعبها في الكرامة والسيادة، فلا تساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، ولا تقف على الحياد بين الحق والعدوان، لأن الحياد بينهما ليس عدلًا، بل تخليًا عن جوهر الدولة ورسالتها.

والوطن الذي نؤمن به ليس وطنًا تختزل هويته الطوائف ومخاوفها، ولا ساحةً تتنازعها اطماع الخارج، بل وطن المواطنين، حيث يكون الواجب فوق العصبيات، والانتماء للوطن قبل كل انتماء، وتكون المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار.

لهذا، فإن القضية ليست رفض اتفاق أو قبول آخر، بل الدفاع عن مبدأ لا تستقيم الأوطان من دونه أن السيادة ليست بندًا تفاوضيًا، وأن حق الوطن في الدفاع عن نفسه ليس امتيازًا تمنحه الظروف، بل حقًا يلازم وجوده.

إننا لا نرفض السلام، بل نرفض أن يُختزل معناه. ولا نرفض التسويات، بل نرفض أن تكون على حساب الحق. ولا نرفض المستقبل، بل نرفض أن يُبنى على تنازل يمس كرامة الوطن وسيادته.

فإذا اعترف أعداء أمتنا بحقها في الحياة، عرفنا طريق السلام. أما إذا أُريد للسلام أن يكون مرادفًا للتخلي عن السيادة، وتجريد الوطن من أسباب قوته، فلن يكون سلامًا، بل استسلامًا.

ومن يصون الوطن لا يُدان، ومن يحفظ الكرامة لا يُنسى، ومن يكتب بدمه معنى البقاء لا يطويه الزمن.

الكيان الصهيوني إلى أين؟

د. نبيلة غصن

سياسة

ليست المشكلة التي تواجه الكيان الصهيوني اليوم في عدد الصواريخ التي يمتلكها، ولا في تفوقه التكنولوجي، ولا حتى في حجم ترسانته العسكرية التي ما تزال تُعد من الأكثر تطوراً في المنطقة. فالكيانات السياسية لا تدخل مراحل القلق الاستراتيجي عندما تضعف جيوشها فقط، بل عندما تبدأ البيئة الدولية والإقليمية التي منحتها تفوقها التاريخي بالتغير من حولها.

وهذا تحديداً ما تكشفه القراءة المتأنية للإعلام العبري الصادر في العشرين من تموز/يوليو 2026. فبعيداً عن العناوين الصاخبة واللغة التعبوية، تبرز في صحف مثل «زمان إسرائيل» و«معاريف» و«القناة 12» و«القناة 14» ملامح سؤال وجودي يتردد بين السطور أكثر مما يُقال صراحة: إلى أين يتجه الكيان الصهيوني في ظل عالم يتغير بسرعة، وإقليم لم يعد يخضع للمعادلات التي حكمته طوال العقود الماضية؟

لقد اعتادت تل أبيب أن تبني استراتيجيتها على ثلاث ركائز ثابتة: دعم أمريكي غير محدود، واحتكار شبه مطلق للتفوق العسكري، وبيئة عربية وإقليمية منقسمة. غير أن هذه الركائز الثلاث تبدو اليوم أقل صلابة مما كانت عليه في أي وقت مضى.

عندما تتغير واشنطن

التحول الأهم لا يأتي من الشرق الأوسط، بل من واشنطن نفسها.

فالولايات المتحدة، التي كانت تنظر إلى أمن الكيان الصهيوني باعتباره جزءاً من أمنها القومي المباشر، باتت اليوم تعيد رسم أولوياتها الاستراتيجية على إيقاع المنافسة مع الصين في المحيطين الهندي والهادئ. ولم يعد الشرق الأوسط مركز الثقل في الحسابات الأمريكية، بل تحول تدريجياً إلى ساحة ينبغي إدارتها بأقل قدر ممكن من الكلفة السياسية والعسكرية.

وتكشف النقاشات المتزايدة داخل الكونغرس، والجدل حول المساعدات العسكرية، أن الإجماع الأمريكي التقليدي حول الكيان الصهيوني لم يعد محصناً كما كان. فالأجيال السياسية الجديدة، والتحولات داخل الحزب الديمقراطي، وصعود تيارات تدعو إلى تقليص الالتزامات الخارجية، كلها مؤشرات إلى أن العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن وتل أبيب تدخل مرحلة مختلفة عنوانها الشراكة المشروطة لا الالتزام المطلق.

وبالنسبة إلى الكيان الصهيوني، لا يمثل هذا التحول مجرد نقاش مالي حول مليارات الدولارات، بل يمس إحدى أهم ركائز عقيدته الأمنية منذ قيامه.

إيران... حرب الصبر لا حرب الانفعال

في المقابل، تبدو إيران، وفق ما تعكسه التحليلات العبرية نفسها، أكثر ميلاً إلى إدارة الوقت منه إلى استهلاكه.

فطهران لا تبدو مستعجلة على خوض مواجهة شاملة، بل تعتمد سياسة النفس الطويل، فتوزع أدواتها بين الردع العسكري،

والحركة الدبلوماسية، وإدارة ساحات الاشتباك، مع مواصلة تطوير قدراتها الاستراتيجية.

وهنا يكمن مصدر القلق الحقيقي داخل الكيان الصهيوني؛ إذ إن المواجهة لم تعد محكومة بمنطق الضربة والضربة المقابلة، بل أصبحت صراعاً على الزمن، وعلى استنزاف الخصم سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً.

وتخشى الأوساط العبرية أن يتحول الانشغال بالتوترات اليومية إلى غطاء يسمح لإيران بمواصلة تطوير برنامجها النووي بعيداً عن دائرة الاهتمام الدولي، وهو ما تعتبره تل أبيب التهديد الأكثر حساسية على المدى البعيد.

تركيا... خصم جديد بمعايير مختلفة

أما المفاجأة التي تفرض نفسها في الخطاب العبري، فهي التحول المتسارع في النظرة إلى تركيا. فأنقرة لم تعد، في نظر عدد متزايد من المحللين الإسرائيليين، شريكاً سابقاً يمر بخلاف سياسي عابر، بل قوة إقليمية تعمل على إعادة رسم موازين القوى في شرق المتوسط وسوريا ولبنان، وتسعى إلى بناء شبكة من التحالفات السياسية والقانونية والدبلوماسية لمواجهة السياسات الإسرائيلية.

وهذا التحول يفرض على تل أبيب تحدياً من نوع مختلف؛ لأن المنافسة هنا لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تمتد إلى الاقتصاد، والطاقة، والدبلوماسية، والتحالفات الإقليمية، وهو ما يجعل إدارة الصراع أكثر تعقيداً من أي وقت مضى.

الداخل... الحلقة الأكثر هشاشة

لكن ربما يكون التحدي الأكبر الذي يواجه الكيان الصهيوني اليوم داخلياً قبل أن يكون خارجياً.

فالانقسامات السياسية، وأزمة تجنيد الحريديم، وتراجع الثقة بالمؤسسات، واتساع الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، كلها عوامل تجعل أي أزمة أمنية تتحول سريعاً إلى أزمة حكم.

ومن هنا، لا يبدو مستغرباً أن تربط بعض التحليلات العبرية

بين التصعيد الإقليمي والحسابات السياسية الداخلية، في ظل حكومة تواجه استحقاقات انتخابية وضغوطاً متزايدة للحفاظ على تماسك ائتلافها.

غير أن التاريخ يعلمنا أن استخدام الحروب أو الأزمات الأمنية كوسيلة لإدارة الانقسامات الداخلية قد يمنح الحكومات وقتاً إضافياً، لكنه لا يعالج الأسباب العميقة للأزمة.

الكيان الصهيوني إلى أين؟

هذا هو السؤال الذي لم يعد مطروحاً خارج الكيان الصهيوني فقط، بل داخل مؤسساته السياسية والإعلامية أيضاً. فالمشهد الذي ترسمه الصحافة العبرية لا يوحي بانهيار وشيك، كما لا يسمح بالحديث عن استقرار طويل الأمد، بل يشير إلى مرحلة انتقالية تتآكل فيها المسلمات التي حكمت التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي لعقود.

فالدعم الأمريكي لم يعد مطلقاً كما كان، وإيران تواصل بناء معادلاتها بهدوء، وتركيا تتحرك بثقة متزايدة في فضائها الإقليمي، بينما تتعمق الانقسامات السياسية والاجتماعية داخل الكيان الصهيوني نفسه.

إن أخطر ما يواجه الكيانات السياسية ليس وجود خصوم أقوياء فحسب، وإنما فقدان اليقين الذي بُنيت عليه استراتيجياتها. وعندما تبدأ التحالفات التقليدية بالاهتزاز، وتتغير خرائط النفوذ، وتتراجع القدرة على فرض الوقائع كما في السابق، يصبح التفوق العسكري وحده غير كافٍ لضمان الأمن أو الحفاظ على المكانة الاستراتيجية.

ولعل هذا هو المعنى الأعمق الذي تعكسه النقاشات الدائرة اليوم داخل الإعلام العبري؛ فالكيان الصهيوني لا يواجه أزمة سلاح، بقدر ما يواجه اختباراً لقدرته على التكيف مع شرق أوسط يتغير، ونظام دولي يعيد توزيع موازين القوة، وعالم لم يعد يمنح أحداً ضمانات دائمة.

ويبقى السؤال مفتوحاً: هل يستطيع الكيان الصهيوني إعادة صياغة موقعه في هذا المشهد الجديد، أم أن الاعتماد المتكرر على القوة العسكرية لإدارة الأزمات سيؤجل الاستحقاقات من دون أن يبددها؟ فالإجابة عن هذا السؤال قد لا تحدد مستقبل هذا الكيان وحده، بل قد تسهم في رسم ملامح المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط بأسره.

سياسة

زوال الكيان اليهودي المتعصّب وخطة الاحتماء بالتوراة!

أنطوان يزبك

بالعادة عندما يبدأ شعب ما يشعر بدنو انهياره وتسَارع الأزمات التي تفكك نسيجه الاجتماعي، وتبدأ الاستشعارات تدقّ ناقوس الخطر يتحوّل هذا المجتمع إلى التعصب الديني بحثا عن ملجأ في عقائده الدينيّة الخرافيّة. وقد أثار ابن خلدون في مقدمته مسألة التعصب الديني في أنظمة الحكم، معتبرا أنه حين تستقرّ الدولة ويزول الجيل الأوّل من المؤسسين حينها يضعف الوازع الديني الإيماني تحديدا كرابط وينشأ مكانه التعصب والجمود، في عقلية المجموعات الدينية التي تميل إلى التطرّف. لم يوفّر ابن خلدون العلماء والفقهاء الذين يتشدّدون في الجدل المذهبي ويهملون الواقع، ويدعون النّاس إلى الاقتتال وقمع التحرر. كما يضيف أيضا أن المغالاة في التعصب، نتيجتها الفساد في العمران لأنها تمنع العدل وتزرع الظلم والتعصب الأعمى الذي يؤدّي ويسرّع في سقوط الدولة. لابن خلدون عبارة شهيرة في ذلك:

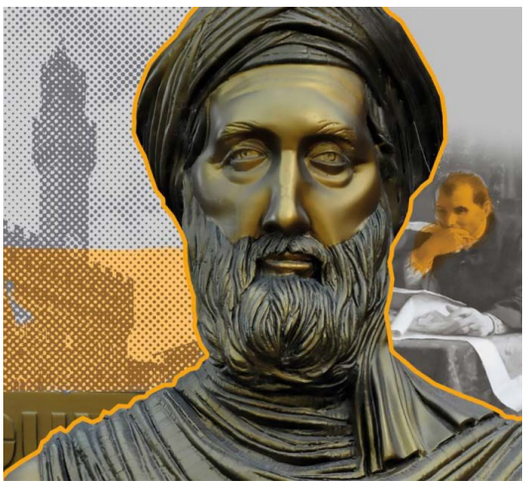

»إن الدّين إذا استعملته الدولة فهو يعضد ويقوّي الملك ، أما إذا استُعمل الدّين في الجدل والخصومات فسوف يفسد الملك «.

في الزمن المعاصر رأى الزعيم أنطون سعاده الخطر الكبير الذي يفرزه التعصب، خاصة عندما يقوم رجال الدين بتحويل الديانة الى هوية سياسية تقسّم الشعب الواحد إلى ملل وطوائف ويتحوّل إلى مجتمع متفكك. اعتبر الزعيم المفدى أن التعصب الديني المذهبي أخطر من التعصب القبلي ورجال الدين يحتكرون المجتمع ويعتبرون أنفسهم وكلاء الله على الأرض.

يعتبر الزعيم سعاده أن الدّين ليس المشكلة، بل تكمن المشكلة في تجّار الدين في إشارة الى فساد رجال الدين.

يقول الشاعر والمفكر أدونيس أيضا في هذه المسألة أن النصوص الدينية تتبدل من المفيد إلى المضرّ بحسب رجال الدين الذين يشرحون محتواها بحسب أهوائهم.

كان لا بدّ من هذه المقدمة العلمية، كي نصل إلى قراءة ما آلت إليه دولة إسرائيل حاليا فقد أغرقت نفسها في آتون الحرب وأدخلت الكون معها في حرب عالمية وحصل في داخلها شرخ كبير بين متديّن متعصّب وعلماني لا يهتم سوى بالربح المادي والصفقات التجاريّة!

ها هو الكنيست الإسرائيلي يقرّ قانون «دراسة التوراة» الذي طالب به اليهود المتشددّون الذين يعتبرون أن التوراة كفيلة وحدها بإنقاذهم من مشاكلهم والأخطار المحدِقة بهم.

أقرّ الكنيست الإسرائيلي، يوم الاثنين 13 يوليو/تموز، قانوناً أساسياً يكرّس دراسة التوراة، بدعم من الأحزاب المتشددة دينياً (الحر يديم) المتحالفة مع نتنياهو. وأعاد هذا النص إشعال الجدل حول إعفاء هذه الطائفة من الخدمة العسكرية في زمن الحرب.

تبنّى البرلمان قانوناً حول أهمية دراسة التوراة، طالب به اليهود المتشددون لكن آخرين انتقدوه معتبرين أنّه يخدم هذه الطائفة التي تعارض الخدمة العسكرية.

ووفقاً لمعارضيه، سيُستخدم هذا القانون، الذي يُعد قانوناً أساسياً بمنزلة دستور، كحجّة من قبل المتشددين للتهرب من التجنيد الإلزامي، وهو موضوع يشهد نقاشات حادة. وينص على أن «دراسة التوراة هي قيمة أساسية من تراث الشعب اليهودي ودولة إسرائيل».

أُقرّ النص في القراءتين الثانية والثالثة بـ 63 صوتاً مؤيداً، مقابل 52 معارضاً، وذلك قبل أيام قليلة من حلّ الكنيست تمهيداً للانتخابات التشريعية المقررة في 27 أكتوبر/

تشرين الأول، واضعاً حداً لشهور من المفاوضات المتوترة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحلفائه المتشددين دينياً.

غياب بنيامين نتنياهو عن التصويت، يأمل في تعزيز تحالفه معهم قبل الاقتراع، في وقت تشير آخر استطلاعات الرأي إلى أنه لن يكون قادراً على تشكيل الحكومة المقبلة. وكان الحزبان المتشددان قد سحبا دعمهما منه، تحديداً بسبب مشروع القانون الذي مرّ بعدة صيغ قبل إقراره.

كانت الصيغة السابقة من القانون تُساوي بين حقوق طلاب المعاهد الدينية التلمودية (اليشيفوت) وحقوق الجنود، لكن حزب الليكود، حزب رئيس الوزراء اليميني، لم يوافق عليها، لذا تم حذفها. ومقابل إقراره، وافق نواب الحزبين المتشددين على التصويت لصالح قوانين قدّمها الليكود.

أثار النص موجة احتجاج في صفوف المعارضة، وكذلك لدى بعض نواب الائتلاف، مثل النائب دان إيلوز الذي استقال من الليكود. وقال: «هذا قانون سيُستخدم، عملياً، لشرعنة الإعفاء من الخدمة العسكرية".

وفقاً لوسائل الإعلام، عارضت وزارة المالية القانون لأن «تفوّق حق دراسة التوراة على مبدأ المساواة سيؤدي إلى إضرار جسيمة وحادة بالأولويات الميزانية». وانتقد غادي آيزنكوت، قائد الأركان السابق وأبرز خصوم بنيامين نتنياهو، قائلاً: «الحكومة تستغلّ الأيام الأخيرة من جلسات الكنيست لإقرار قوانين ضد الجيش".

لم يعد غالبية السكان يتحملون الإعفاء الذي يتمتع به المتشددون دينياً، في حين يواصل جنود الاحتياط فترات تجنيد متتالية منذ الحرب التي اندلعت، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

هذا التباين في الآراء يظهر مدى هشاشة هذا الكيان ومدى انعدام ثقة الشعب بالدولة التي لا تستطيع أن تؤمن له الحماية لأنه من ناحية أخرى يواصل مئات الآلاف من اليهود

شراء الشقق والمصالح في بلدان العالم أجمع، وقد اشتروا في رومانيا ملايين الشقق السكنية وملايين الامتار المربعة من الأراضي الزراعية والصالحة للبناء وكذلك في إسبانيا وغيرها حيث وصل عدد الشقق المباعة من يهود إلى مليون ونصف المليون، يبقى السؤال من أين كل هذه المليارات للقيام بعمليات الشراء الباهظة؟ .

وايضا ماذا عن رؤوس الأموال اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية التي بدأت بالانتقال إلى العمل في الصين وذلك منذ مدة طويلة لأنهم كانوا على علم مسبق أنه سوف يأتي اليوم وتصبح فيه الولايات المتحدة الاميركية مفلسة من الداخل، الدولة التي دأبت على صناعة الحروب في كل أنحاء الكرة الأرضية، كما اعتادت على مدى126 سنة الأخيرة بالحدّ الأدنى.

الصناعات العسكرية التي هي أساس الاقتصاد الأميركي جنبا إلى جنب مع شركات النفط العالمية، بدأت تتعثّر رويدا رويدا وهي في الأصل تعتمد على الفكر التوراتي اليهودي التلمودي كقاعدة تأسيسية للهرم الماسوني الانكلوساكسوني الأممي. هذا المشروع اليهودي الأممي المعدّ لحكم العالم واستحواذ كل ثروات شعوب الأرض بدأ يتلاشى. إن انكشاف مخططات اليهود منذ عقود، يصحّ أن يتمّ تشبيهه بصورة الوردة الذابلة القاتمة التي نراها على قبور الأموات بعد أسابيع من الدفن.

ابتدأ اليهود بتحويل رساميلهم إلى الصين حيث يبدو مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية متهالكا ومهلهلا لا يبشّر بالخير وسلطة أميركا التجارية في العالم تضعف رويدا رويدا وفي داخل الكيان لم يبق سوى اللجوء إلى التوراة ملاذا أخيرا ... باتت أميركا مثل تلك الإمبراطورية الرومانية المتأخرة وقد سلكت رحلة السقوط وهذه جائزتها المستحقة بعدما أثارت الحروب ، وتمكين العصابات منذ 250 عام من حكمها و رسم مصيرها ،و على الباغي تدور الدوائر.

تقرير

إسبانيا ربحت المونديال

وفلسطين أثبتت حضورها في الوجدان العالمي

لينا شلهوب

فوز اسبانيا في كأس العالم أشعل الكرة الأرضية فرحاً. ملايين في العالم تابعوا المباراة النهائية بين اسبانيا والأرجنتين. والفوز الذي حققه الفريق الاسباني جعل مسابقة كأس العالم تستعيد العدالة وتنتقم للظلم والتجاوزات التي لحقت بالفريق المصري والمغربي أمام أعين رئيس الفيفا جياني انفانتينو وداعمه الرئيس دونالد ترامب.

اسبانيا فازت بلقب بطل كأس العالم. هزم فريقها فريق الارجنتين، الفريق المفضل لبنيامين نتنياهو، والأكثر صهيونية. الفريق الذي تفاخر رئيس بلاده أنهم أبناء عم نتنياهو. خسر فريق الصهاينة وانتصر فريق القضية الفلسطينية.

فوز إسبانيا في نهاية كأس العالم أظهر نبل الإسبان وعلى رأسهم رئيس الدولة فيليبي السادس ورئيس الحكومة بيدرو سانشيز، وأظهر بالمقابل عجرفة الفريق الأرجنتيني على الملعب الأخضر وسوء أخلاق لاعبيه الذين لم يتوانوا عن مهاجمة خصمهم بالضرب.

فوز اسبانيا شكّل خسارة مزدوجة لنتنياهو: الارجنتين تسقط، وعلم فلسطين يرفرف في لحظة تتويج اسبانيا. وبذلك رفع هذا الفوز ضغط نتنياهو للمرة الثانية: المرة الأولى حين اعترفت اسبانيا بالدولة الفلسطينية، والمرة الثانية حين ربحت كأس العالم على حساب الأرجنتين.

كان بيدرو سانشيز نجم الساحة المونديالية. دافع بقوة عن اللاعب لامين يمال الذي رفع علم فلسطين عالياً معبّراً عن تضامنه مع فلسطين، وقال «الذين يعتبرون رفع علم دولة ما» تحريضاً على الكراهية« إما أنهم فقدوا صوابهم أو أعمتهم دناءتهم الخاصة. يامين لامال عبرّ فقط عن التضامن مع فلسطين الذي يشعر به ملايين الإسبان. سبب آخر يجعلنا فخورين به».

وقف سانشيز إلى جانب فلسطين حين التزم معظم العالم الصمت. ولطالما ردد بأن «فلسطين تنزف أمام أعيننا وما يجري في غزة والضفة لا يمكن غض الطرف عنه في أوروبا والعالم». رفض الانضمام إلى حرب ترامب على إيران، كما رفض دعم الكيان الصهيوني.

اسبانيا آثرت المبادئ على كسب الشعبية فقد استحقّت الفوز بكأس العالم بفضل أفعالها لا بصمتها، في وقت اكتفى الآخرون بالتصفيق للخيارات الآمنة، فيما رفع الإسبان، الفائزون الحقيقيون، الكأس.

ليس موقف اسبانيا هو الأول والوحيد المؤيد لفلسطين ولبنان، بل يأتي في سياق سلسلة من مواقف عدة ومتراكمة في عدد من المسائل التي تتعلق بمنطقتنا. ولطالما كانت هذه الدولة الأوروبية متمايزة عن سواها في الاتحاد الأوروبي، مؤيدة للقضية الفلسطينية ومُدينة باستمرار الإبادة الجماعية في غزة والاعتداءات «الاسرائيلية» على جنوب لبنان.

منذ بداية الحرب على قطاع غزة، تمايزت السياسة الخارجية الإسبانية عن موقف العديد من الدول الأوروبية، فكانت من الناشطين في تعزيز المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، وفي أكثر من مناسبة دعا سانشيز الاتحاد الأوروبي لتبني مواقف حازمة وأكثر صرامة حيال حرب الإبادة الجماعية في غزة والتدمير الممنهج لبناها التحتية وللمدارس والجامعات والمستشفيات... فضلاً عن حظر دخول شخصيات «اسرائيلية» إلى اسبانيا، تعتبرها مدريد مسؤولة مباشرة عن حرب الإبادة والدمار التي قام بها الاحتلال «الإسرائيلي» ضد الفلسطينيين. وقادت هذه المواقف عدداً من الدول مثل إيرلندا وسلوفينيا وبلجيكا إلى حذو حذوها فاندفعوا للمطالبة بوقف إطلاق النار وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة في مواجهة المنع الأميركي والبريطاني.

التحول الأبرز في السياسة الاسبانية حيال منطقتنا لا سيما فلسطين كان خصوصاً منذ أن تولى رئيس الوزراء بيدرو سانشيز قيادة الحكومة عام 2020، فقد واجه بقوة التعنت الأميركي الذي يقوده الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ورفض الانصياع له. تبنّى مواقف مناهضة لجميع أشكال الاستعمار ومناصِرة للقضية الفلسطينية، واصفاً في تشرين الأول 2023 عمليات «إسرائيل» في غزة بأنها

«ترقى إلى إبادة جماعية» داعياً إلى فرض عقوبات عليها ومحاكمة نتنياهو بتهم جرائم حرب. وتوجت هذه المواقف بالاعتراف رسمياً بدولة فلسطين في **28 أيار 2024**، وذلك في خطوة منسقة مع كل من النرويج وأيرلندا.

وذهبت اسبانيا بعيداً في مواقفها حين أعلنت في تشرين الأول 2023 تعليق جميع صادراتها العسكرية إلى تل أبيب. وكان مجلس النواب الإسباني قد صوّت في أيار 2025 على اقتراح غير ملزم يدعو إلى فرض حظر أسلحة شامل على «إسرائيل»، وزيادة الدعم الإنساني لغزة، وتعزيز الأدوات القانونية الدولية لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. وفي أيلول 2025، أقرّ مجلس الوزراء الإسباني مرسوماً ملكياً يُضفي الطابع القانوني والدائم على حظر الصادرات العسكرية إلى الكيان الصهيوني، ليشمل جميع أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية. وعلى خلفية استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، ألغت إسبانيا صفقة ثالثة لشراء أسلحة من «إسرائيل» بقيمة 207 ملايين يورو، بعد يومين من دخول قانون لحظر تجارة السلاح مع إسرائيل حيز التنفيذ، والذي ينص على منع تصدير أو استيراد أسلحة وتقنيات مزدوجة الاستخدام من وإلى إسرائيل، وحظر مرورها عبر الموانئ الإسبانية.

وكانت الحكومة الإسبانية قد ألغت قبل ذلك عقداً تناهز قيمته 700 مليون يورو لشراء قاذفات صواريخ «إسرائيلية» التصميم، كما ألغت عقداً آخر يشمل شراء 168 قاذفة صواريخ مضادة للمدرعات بقيمة 287.5 مليون يورو. ووضعت خطة تعمل على تطبيقها للتخلص من الأسلحة والتكنولوجيا «الإسرائيلية» الموجودة لدى قواتها المسلحة.

على خط آخر لا يغيب عن بال أحد ما بذلته إسبانيا من جهد لتخفيف معاناة سكان غزة، فعندما قامت دول أوروبية بتجميد مساعداتها لوكالة الأونروا، بادرت إسبانيا والبرتغال إلى زيادة مساهماتهما المالية للوكالة للتعويض عن ذلك التخفيض.

تطول لائحة المواقف الإسبانية المؤيدة لقضايانا المحقة وعلى رأسها فلسطين وجنوب لبنان، وطالما أن بدرو سانشيز هو على رأس حكومتها، فإن ثمة خرق في الجدار الأوروبي يعزز عدالة قضيتنا وأحقيتها.

صحيح أن إسبانيا فازت في المونديال، إلا أن فلسطين ربحت حضوراً في الوعي العالمي. وخسرت «إسرائيل» لأن العالم اكتشف وجهها الإجرامي. أما قوة الولايات المتحدة فبدت محدودة أمام هذا الاستفتاء العالمي الذي جرى على أرضها بين اسبانيا والأرجنتين، والذي أظهر عجزها عن إخفاء علم فلسطين على مدرجات الملاعب، أو محو أثره من الوجدان العالمي.

حجر الزاوية

مشروع الدولة

نجيب نصير

الفنانة عايدة سفر

فشل مشروع إقامة «الدولة»، في جميع كيانات أمتنا، على الرغم من ادعاء وحدة تراب هذه الكيانات، وهذا لا يعود إلى افتقاد المجتمع، وتأجيل تأسيسه على أصوله المعرفية المعاصرة، بل يعود في الأساس إلى عجز «الدولة» نفسها عن تعريف ذاتها، وحقن هذا التعريف في الثقافة الاجتماعية، التي تشكل مرآة «الدولة»، ولكن كل دولة نشأت في هذه البلدان، أخفت هذا التعريف، عبر تهشيم المرآة، فانتفى الشعب بأفراده الأعضاء، وبقي العنف

غير المقونن، بديلاً عنها، في ممارسة هيولية ضمن تعريف هيولي لأوضح المفاهيم البشرية على الإطلاق ، وأكثرها تجريباً ونجاحاً، من تعريف ماكس فيبر الشهير، حتى تعريف جورج جيلينك الأكثر علانية، ليصبح عجزها عن تعريف ذاتها، هو حالة من العداء مع أي مختلف، باعتباره عدواً، وهذا ما عاشه شعبنا في كافة كيانات هذه الأمة بما فيها «دولة» فلسطين الجنينية، التي تحمل عوامل إجهاضها بعجزها عن تعريف نفسها، إذا لا مصالح دنيوية يجمع عليها أفراد الاجتماع البشري، بل منظومات من التعصب الجهول، تقتفي أثر المختلف وتقضي عليه أو يقضي عليها، وهذا ما نراه ونلمسه، مع التغيّر الانقلابي للسلطة في كافة أرجاء الأمة و«دولها»، من عدم معرفتها لتعريف نفسها، بمقاربة معرفية للتكنولوجيات الحكومية المتنوعة في العالم، مع إصرار جهول على خصوصية وتمايز تجربتنا السياسية، التي طالما انتهت بالهزائم العسكرية، والافتقار الاقتصادي، والتوهان الديبلوماسي، حيث تتأسس هكذا دولة على وزارتي الإعلام والأمن، ومن بعدهما يأتي الطوفان الانقلابي التالي، ليفجر مفاجأة في الجهالة، تتخطى منجزات سابقة بقدرتها، على التناغم مع الهزائم، والتمطط مع الشرشحة.

إذا قلنا أن المجتمع هو اجتماع على المصالح فقط، بما يعني المساواة المطلقة بين أفراده، تنتفي الحاجة للإنصاف، بين الطوائف والمذاهب والعشائر والأثنيات، والأهم من هذا كله هو أن ليس لأحد أن يخون مصلحته مهما اختلف مع «دولة» أو «آخرين»، لذلك المختلف ليس خائناً، ولا عدواً، بل ممارساً لمقتضيات السياسة، ولعل ارتباط معظم السياسيين بالخارج، ما هو إلا بقوة دفع «دولة» لا تجرؤ على تعريف نفسها، هذا بالإضافة إلى ولادة هذه «الدولة» جاء بالاصطلاح الخارجي أصلاً، ولا أحد يجرؤ على النظر إلى المرآة، إلا بعد خراب البصرة.

الدولة هي تكنولوجيا حماية الاجتماع البشري، عبر إدارته إدارة رشيدة، وما شاهدناه منذ الاستقلال حتى اليوم، ما هو سوى عمال أو ولاة، يشكلون جهازاً للتحكم بمقدرات الاجتماع ما قبل

المجتمعي، يذبون الناس للانضواء في بنى غير مجتمعية وتراقب صراعاتهم، وتهزأ بها، وفي الوقت نفسه تستفيد من الفراغ الحاصل من انعدام المجتمع وأفراده، وبعد هذا كله يكتشف الناس أنهم مخدوعون، والبلاد إلى الانهيار، والأفراد في خطر، يكتشفون أن هذا من صنع أيديهم، ولا يندمون، لإنهم لا يمتلكون جرأة المرآة، فيقبلون بالهزائم كأقل الشرور، خير من أن يكونوا أعداء دولة غير معرفة معرفياً.

و«الدولة» في هذه الحالة تقبل خنوع الشعب، الذي غالباً ما يظهر كتشبيح لصالح جهازها المرتجل، متصالحة مع شعاراته الإبادية، لا بل مقدمة له الذرائع كي يستزيد من تخريب التعريف، طالما الشعب يأكل بعضه، والمسؤولية تقع عليه فلا ضير أن يدمر الشعب أسباب اجتماعه، طالما لديها الغلبة على العلم والمعرفة، بحيث يمكنها التصرف بارتجال إداري وحكومي، دون حسيب أو رقيب، إلا وجه المتحكم الخارجي بزمام الأمور، وما أحسن ما تتوصل إليه هكذا «دولة» بالنسبة له، ليفتح الشعب عينيه ليرى نفسه في أحشاء التخلف، فيعيد الكرة.

ما فائدة العلم والمعرفة إذا..... ما فائدتهما لـ «دول» أصرت على إدمان التخلف، وليكن ما يكون، وهذا ليس مؤامرات، بل على رؤوس الأشهاد، طالما العصى تغني عن حتى الجزرة، فالينقبر الناس في هوايات تعصبهم وتخلفهم، طالما لا يعرفون مصالحهم، ولا يعرفون أنهم وحدهم المسؤولين عن المحاسبة، فيكون أي كيان أو جهاز يمكن إطلاق إسم «دولة» عليه هو دولة، فإذا كان أصحاب هكذا «دول» لا يعرفون معنى الدولة واستحقاقاتها، فكيف لشعب عاقر المعرفة، أن يميزها بين كل الكيانات المرتجلة لما سمي قسراً «دولة»؟

دخول العصر الحديث والعيش فيه ليس مزحة، ولا مشواراً ترفيهياً لأشخاص عبدو السلطة والنفوذ، فتكنولوجيات الحداثة، محايدة وباردة، ما يقترب منها أي متخلف (معلن أو مموه) حتى تبتلعه وتفرمه وتفرزه من أحشائها كوقود أو سماد، وهكذا تصبح هكذا «دول» خزان احتياطي لرفاه الآخرين وشوكتهم الجاهزة عند اللزوم.

الأحزاب العقائدية في الهلال الخصيب وتحديات الماضي والمستقبل

إبراهيم الدن

مجتمع

على امتداد قرابة مئة عام، شكّلت الأحزاب العقائدية في سورية ولبنان، وفي فضاء الهلال الخصيب بصورة عامة، أحد أهم الفاعلين في الحياة السياسية والفكرية. فقد ولدت هذه الأحزاب في مرحلة كانت المنطقة تعيش فيها مخاضات كبرى، من انهيار الإمبراطورية العثمانية، إلى فرض الانتدابات الأجنبية، مروراً بتقسيم الجغرافيا السياسية وولادة كيانات جديدة حملت في داخلها تناقضات الهوية والانتماء. وفي تلك المرحلة، جاءت الأحزاب العقائدية لتقدم مشروعاً فكرياً متكاملاً يتجاوز الأشخاص والمصالح الآنية، ويضع رؤية شاملة لمستقبل المجتمع والدولة والأمة.

لم تكن هذه الأحزاب مجرد تنظيمات انتخابية أو تجمعات تبحث عن السلطة، بل كانت مدارس فكرية، خرّجت مفكرين ومناضلين ومثقفين، وأسهمت في تشكيل الوعي السياسي لأجيال متعاقبة. واستطاعت، رغم ما تعرضت له من

ملاحقات وانقسامات وحروب وإقصاء، أن تحافظ على وجودها، وأن تبقى حاضرة في المشهد العام بدرجات متفاوتة.

غير أن العالم الذي تعيش فيه هذه الأحزاب اليوم لم يعد يشبه العالم الذي نشأت فيه. فوسائل الصراع تغيرت، وأدوات التأثير تبدلت، وأصبحت القوة الناعمة، والإعلام الرقمي، ومنصات التواصل الاجتماعي، والمؤسسات المدنية، عناصر لا تقل تأثيراً عن الأحزاب التقليدية. كما أن التحولات الاقتصادية والثقافية، وتسارع تدفق المعلومات، أوجدت جيلاً جديداً تختلف أولوياته ووسائل تواصله ونظرته إلى العمل العام.

ومن أبرز التحولات التي فرضت نفسها خلال العقود الأخيرة تنامي دور المنظمات غير الحكومية (NGOs)، التي أصبحت لاعباً مهماً في مجالات التنمية، والإغاثة، والتعليم، والبيئة، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب. وقد نجحت هذه المنظمات، في كثير من الحالات، في ملء فراغات تركتها الدولة أو القوى السياسية التقليدية، كما استطاعت أن تستقطب عدداً كبيراً من الشباب عبر برامجها وأنشطتها وفرصها المهنية.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن وجود هذه المنظمات يمثل تهديداً بذاته، فالكثير منها يؤدي أدواراً إنسانية وتنموية مشروعة، إلا أن التحدي بالنسبة للأحزاب العقائدية يكمن في قدرتها على التفاعل مع واقع جديد أصبحت فيه المنافسة تدور حول خدمة المجتمع، وبناء الثقة، والتواصل المباشر مع الناس، وليس فقط حول الشعارات الكبرى والخطابات الفكرية.

إن الأحزاب العقائدية التي بلغت اليوم قرناً من العمر تواجه اختباراً تاريخياً حقيقياً. فالمشكلة ليست في العقيدة، وإنما في آليات التعبير عنها. فالفكر الذي لا يترجم إلى برامج عملية، ولا يواكب تطور المجتمع، يفقد تدريجياً قدرته على التأثير، مهما كانت قيمته التاريخية أو الفلسفية.

لقد تغيرت أولويات الشباب. فالأجيال الجديدة تبحث عن فرص العمل، والتعليم، والعدالة الاجتماعية، والشفافية، والبيئة النظيفة، والحوكمة الرشيدة، بقدر ما تهتم بالقضايا الوطنية الكبرى. ولذلك فإن **الحزب العقائدي المعاصر مطالب بأن يقدم حلولاً لهذه القضايا اليومية، دون أن يتخلى عن رؤيته الفكرية أو رسالته التاريخية.**

كما أن الثورة الرقمية فرضت واقعاً

جديداً، حيث أصبحت المعركة على الهواتف الذكية قبل أن تكون في قاعات الاجتماعات. فالرأي العام يتشكل اليوم عبر المنصات الرقمية، والأفكار تنتشر خلال دقائق، بينما ما زالت بعض الأحزاب تعتمد أساليب تنظيمية وإعلامية تعود إلى عقود مضت. ومن هنا، فإن الاستثمار في الإعلام الحديث، والتواصل مع الشباب بلغتهم، وإنتاج محتوى فكري معاصر، لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة وجودية.

إلى جانب ذلك، تواجه الأحزاب العقائدية تحدياً داخلياً لا يقل أهمية، يتمثل في تجديد النخب والقيادات. فاستمرار أي حزب لا يقاس فقط بعمره الزمني، وإنما بقدرته على إنتاج قيادات جديدة تحمل الفكر ذاته بروح العصر، وتتمتع بالكفاءة والنزاهة والقدرة على الحوار والانفتاح.

ولعل التجارب العالمية تؤكد أن الأحزاب التي استمرت لعقود طويلة هي تلك التي استطاعت الفصل بين ثبات المبادئ ومرونة الوسائل. فالمبادئ الكبرى قد تبقى ثابتة، أما الوسائل التنظيمية والإعلامية والإدارية فهي أدوات قابلة للتطوير المستمر بما ينسجم مع تغير المجتمع.

إن الاحتفال بمئوية أي حزب عقائدي لا ينبغي أن يكون مناسبة لاستذكار الماضي فقط، بل محطة للمراجعة النقدية والتقييم الصادق. فالتاريخ يمنح الشرعية، لكنه لا يمنح ضمانة الاستمرار. والاستمرار لا يتحقق إلا بالقدرة على قراءة المتغيرات، وفهم احتياجات المجتمع، والانفتاح على الأجيال الجديدة، وتحويل الفكر إلى مشروع عملي يلامس حياة الناس اليومية.

وفي منطقة لا تزال تواجه تحديات الانقسام، والأزمات الاقتصادية، والهجرة، وتراجع الثقة بالمؤسسات، تبرز الحاجة إلى أحزاب تمتلك رؤية استراتيجية، وتستند إلى فكر واضح، لكنها في الوقت نفسه قادرة على تجديد أدواتها، واحترام التعددية، والتفاعل مع المجتمع بلغة العصر.

إن الأحزاب العقائدية في الهلال الخصيب تقف اليوم أمام مفترق طرق تاريخي. فإما أن تعتبر المئة عام الماضية نقطة انطلاق نحو قرن جديد من التجدد والحضور الفاعل، وإما أن تكتفي بأمجاد الماضي، فتتحول مع الزمن إلى جزء من الذاكرة السياسية. وبين هذين الخيارين يبقى المستقبل مرهوناً بقدرة هذه الأحزاب على الجمع بين أصالة الفكر، ومرونة الأداء، واستيعاب التحولات الكبرى التي تعيد رسم ملامح السياسة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين.

في نشأة الدولة الحديثة ومالاتها..
البناء الفلسفيّ لفكرة المواطنة

نظام ماردِيني ـ الحلقة الأولى

«لدولة شأنٌ ثقافيٌ بحت لأن وظيفتها، منْ وجهةِ النّظرِ العصْريّةِ، العنايةُ بسياسةِ المجتمعِ وترتيبِ علاقاتِ أجزائهِ في شكلِ نظام يُعيّنُ الحقوقَ والواجباتِ». **انطون سعاده**

نشوء الأمم، ص 108

مجتمع

ليست أزمة الإنسان المشرقي العربي المعاصر، في أحد أعمق وجوهها، نقصًا في الكلمات، بل فائضًا فيها. لا يكاد المجال العامّ يخلو من مفردات ضخمة المقام، عظيمة الوقع، من قبيل الحرية والكرامة، والهوية، والوعي، والأصالة، والقيم، والنهضة، والحقيقة. غير أنّ

كثافة حضور هذه الألفاظ لا تعني بالضرورة حضور ما تشير إليه في الحياة الفعلية. بل قد تقع المفارقة الأكثر إيلامًا حين تتضخّم اللغة، وتضعف التجربة؛ وحين يكثر الكلام عن المعنى، فيما يزداد الإحساس الخفي بفراغه.

تعتمد المرتكزات المهمّة التي تمثّل حقيقة نشوء وتكوين الدولة على مقومات عديدة لا يمكن مغادرتها أو الاستغناء عنها إذا ما أردنا أن نتحدث عن المفهوم السياسي والاجتماعي الذي يتعلق بكيفية الإحاطة بجميع أركان الدولة التي تمثّل «الإنسان والأرض والسيادة» وما يترتب عليها من اهتمام وتنفيذ وعلاقة ما بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في أي دولة ترعى مصالح شعبها وتهتمّ بالحفاظ على الاستقلال السياسي وحماية أمن شعبها وسلامة حدودها واستقلالها الاقتصادي القائم على استخدام ثروات البلاد لتقدّم ورفاهية الشعب وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

لم تنشأ الدولة من فراغ، ولا انبثقت من رحم التاريخ بلا مقدّمات، ولكنّها وُلدت في سياقٍ أوروبيّ مشحون بصراعات دينية، وتحوّلات اقتصادية، وتمرّدات على المرجعية الكنسيّة، واحتجاجات فلسفية على التصوّرات الثيوقراطية؛ فتشكّلت الدولة الحديثة باعتبارها «ضدًّا» على ما سبقها، لا «تطوّرًا» منه؛ وبهذا المنظور النقدي، فإنّ دراستها لا تكتمل إلّا في ضوء مقارنتها بما تجاوزته، وعلى رأسه الدولة الإمبراطورية.

ولكن، إذا كان الفكر الغربي الحديث أفلح في بلورة نظرية حول الدولة، وجدت تجسيدها العملي في نموذج الدولة الحديثة الغربية التي أفاض عالم السياسة الألماني ماكس فيبر في جرد عناصرها ومميّزاتها، فإنّ الفكر القومي العربي/ الإسلامي- بالمقابل- لم يتوصّل إلى نظرية واقعية حول الدولة، وظلّ حبيس التفكير الطوباوي بشأنها، ما دام أنه يُقِرّ بتعذّر إصلاح الدولة القائمة بالطرق الطبيعية (إنّ طوبى الفقيه تستلزم تدخّلاً إلهيًّا)، مقارنة بالفكر الغربي الذي ينظر إلى الدولة كتجسيد عملي للعقل والأخلاق والحرية (عند ميكيافيلي وهيغل)، وأنها لذلك تعدّ غاية في حدّ ذاتها. (راجع قراءة في كتاب- «مفهوم

الدولة» - لعبد الله العروي، للباحث صلاح الدين ياسين، الحوار المتمدّن، 6 / 11 / 2023).

فالنظرية الغربية تفترض إمكان إصلاح الدولة واستمرارها عمليًّا، خلافًا للطوبى التي تنتهي إلى نفي الدولة (في الخلافة تنعدم الدولة حيث تذوب الأخيرة في الدين والمجتمع).

وبرغم نقل بعض المذاهب الفكرية الغربية (الليبرالية، الماركسية، القومية... إلخ) إلى العالم العربي تزامنًا مع الإصلاحات التي عرفتها الدولة في عهد التنظيمات، وأيضًا في الحقبة الكولونيا لية (إصلاح الإدارة والبيروقراطية، التعليم، الخزينة والضريبة، الجيش، سياسات تطوير صناعي وزراعي... إلخ)، فإنّ تلك التحوّلات الموضوعية لم تفضي إلى تأسيس نظرية في الدولة، بقدر ما عمّقت من أزمة مشروعيتها، ما دام أن دول العام العربي ذات طبيعة استبدادية تعسفية عند الليبرالي العربي، وهي دولة طبقية استغلالية عند الماركسي العربي، فضلاً عن الوحدوي الذي يُنظّر لدولة الوحدة المستقبلية دون أن يعبأ بدراسة وفهم الواقع الحالي للبيئات العربية.

أركان الدولة الحديثة

هناك ثلاثة أركان رئيسية أو عناصر مهمّة لا بدّ من توافرها لكي تكتسب المجتمعات السياسية صفة الدولة وهي:

شعب: وهم جموع الأفراد المواطنين فى الدولة.

إقليم: وهو رقعة معلومة ومحدّدة من الأرض يعيش فيها الشعب وتشمل ما يعلوها من أجواء وما يحيط بها من مجال بحريّ إقليمي.

سلطة: وتعبّر عن إرادة الدولة وتتجسّد في نظام سياسي له حكومة تمثّل أو تعكس الشخصية الاعتبارية للدولة في علاقاتها وتعاملها مع الأفراد في الداخل ومع الدول الأخرى في الخارج.

وتقف نظرية العقد الاجتماعي في مقدّمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسي، بل إنهم يُرجعون التنظيم السياسي الحديث وسيادة مبادئ الديمقراطية الحديثة إلى هذه النظرية؛ وتقوم نظرية

العقد الاجتماعي من حيث المبدأ على افتراضين: الأول هو ما يتناول حالة الفطرة الأولى، والثاني يدور حول فكرة العقد، سواء أكان هذا العقد اجتماعيًّا أو سياسيًّا، والذي يتّضح عن طريقه تكوّن المجتمع السياسي ونشأته، وقد يكون هذا العقد بين الحاكم والمحكومين فيسمّى عقدًا حكوميًّا.

لقد أدّت نظرية العقد الاجتماعي دورًا كبيرًا في تطور الفكر السياسي والمجتمعات السياسية حيث مهّدت الطريق لضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية، كما كان لهذه النظرية الفضل في إقرار كثير من مبادئ النظرية الديمقراطية مثل الإرادة الشعبية، وتقرير الحرية السياسية وسيادة القانون، ورقابة المحكومين على الحكومة، حيث يمكن القول بشكل عام إنّ الكثير من الدول التي أخذت بمبدأ المساواة بين الأفراد فى الحقوق السياسية وبالأخص حقّ الانتخاب كانت متأثرة بنظرية جان جاك روسو.

يشدّد مارتن سميث، في الفصل الأول (من كتاب «الدولة: نظريّات وقضايا»، ترجمة أمين الأيوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، «التعددية»، على أنّ نظرية التعددية كانت، ولمّا تزل، منظورًا عظيم التأثير في التحليل السياسي عمومًا، وفي نظرية الدولة خصوصًا، في إشارة إلى أنّ التطورات الحديثة في الفكر التعدّدي وجوهر الاستقرار من صميم المقاربات التعددية. ويتميز هذا الجوهر بتشديد مستمر على مركزية المجموعات، إيمانًا بتقييد سلطة الدولة وفهم السلطة بأنّها معممة. ويسلّط سميث الضوء على ضعف إخفاق النظرية في إثبات أنّ الدولة مثار إشكاليات، وميلها المتأصّل إلى النظر إليها من منظور حيادي. المفارقة هي أنه إذا كان يُنظر إلى الدولة دائمًا على أنها تمثل النقطة المرجعية المركزية في نظرية الدولة ونقطة انطلاق لجميع النظريات الأخرى، فإنّ مفهوم التعدّدية للدولة في حدّ ذاته لا يتمتّع بالتفسير الكافي.

ثقافة

الثقافةُ التي تَصنعُ النَّهضة: الشَّبابُ والعقلُ الحُرُّ في فكرِ سعاده

د. إدمون ملحم

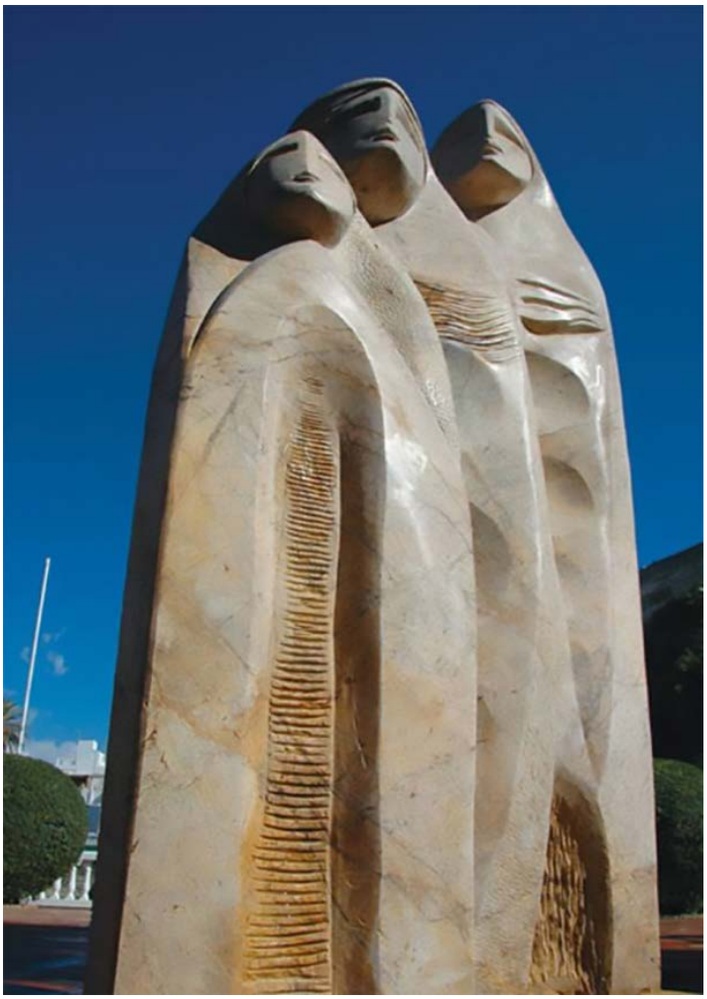

النحات أكثم عبد الحميد

إذا كان الوعيُ بدايةَ النَّهضة، وكانتِ التربيةُ تصوغُ الشخصية، وكانتِ الأخلاقُ تحمي مسيرتَها، فإنَّ الثقافةَ هي التي تمنحُ الإنسانَ القدرةَ على الفهمِ والحُكمِ والإبداع.

ولهذا شدَّد أنطون سعاده على أنَّ «**المعرفةَ والفهمَ هما الضرورةُ الأساسيةُ الأولى للعملِ الذي نسعى إلى تحقيقه.**»[1] فلم ينظر إلى الثقافةِ بوصفها

1 ـ أنطون سعادة، المحاضرات العشر، ط 2018، عمدة الإذاعة، بيروت، ص 8.

ترفًا فكريًا أو زخرفةً معرفية، بل بوصفها ضرورةً من ضروراتِ النَّهضة. فالثقافةُ عنده ليست جمعًا للمعلومات، بل بناءٌ للعقل، وتصحيحٌ للاتجاه، وإعدادٌ للإنسانِ القادرِ على فهمِ مجتمعِه وخدمةِ قضيتِه. فالأمةُ لا تنهضُ بكثرةِ المتعلِّمين إذا بقيت أسيرةَ الأفكارِ الموروثة، ولا تتقدَّم إذا اكتفت بحفظِ المعلوماتِ دون أن تُحسن استخدامها. ولهذا كانتِ الثقافةُ، في نظرِه، عمليةَ بناءٍ للعقل، لا مجردَ تكديسٍ للمعرفة[1].

الثقافةُ التي تُغيِّر الإنسان

لم يكن سعاده يريدُ جيلًا واسعَ الاطلاع فحسب، بل جيلًا يُحسنُ التفكير.

فالفرقُ كبيرٌ بين مَن يملكُ معلوماتٍ كثيرة، ومن يمتلكُ عقلًا قادرًا على تحليلِها ونقدِها وربطِها بالواقع.

ولهذا كان يدعو الشبابَ إلى البحثِ والسؤالِ والمناقشة، وإلى التحررِ من التسليمِ الأعمى، لأنَّ الحقيقةَ لا تُبنى على التقليد، بل على المعرفةِ الواعية.

وكان يؤكد أنَّ النَّهضةَ الفكريةَ تبدأُ عندما يتعلَّمُ الإنسانُ كيف يُفكِّر، لا ماذا يُفكِّر.

الندوةُ الثقافية: مدرسةٌ لإعدادِ القيادات

لهذا السبب لم يكتفِ سعاده بإلقاءِ الخطبِ العامة، بل أسَّس سنةَ 1937 الندوةَ الثقافيةَ المركزية، وجعلها مدرسةً فكريةً لإعدادِ الطلبةِ والشباب.

وفي هذه الندوة لم يكن الهدفُ تلقينَ العقيدةِ بصورةٍ جامدة، بل شرحَها، ومناقشتَها، وربطَها بقضايا المجتمعِ والحياة، حتى تصبحَ فكرًا حيًّا يُوجِّه العمل.

وبعد عودته من المغتربِ القسري، تابع المشروعَ نفسه في **المحاضراتِ العشر**، التي قدَّم فيها عرضًا منهجيًا للعقيدةِ القوميةِ الاجتماعيةِ وفلسفتِها، واضعًا بين أيدي الشبابِ أسسًا فكريةً متينةً تبني العقلَ قبل أن تُحرِّك العاطفة.

ولم يكن هذا الاهتمامُ بالثقافة أمرًا عارضًا، لأنها، في نظرِ سعاده، كانت

1 ـ محاضرة الزعيم في مؤتمر المدرسين، النظام الجديد، المجلد 1، العدد 5، يوليو/ تموز ـ أغسطس/ آب 1948.

إحدى الجبهاتِ الأساسيةِ في «حربِ العقائد»[1]. ولذلك دعا إلى جعلِ قضيةِ الثقافةِ في مقدمةِ القضايا التي تستحقُّ التخطيطَ والاهتمام، فالنهضةُ لا تنتصرُ بالقوةِ الماديةِ وحدها، بل بانتصارِ فكرتِها في العقولِ والنفوس. فالثقافةُ، في نظرِه، لم تكن مجموعةَ معارفَ متفرقة، بل رؤيةً متكاملةً للحياةِ والإنسانِ والمجتمع. ومن هنا شدَّد على أنَّ «**الثقافةَ القوميةَ الاجتماعيةَ هي أساسُ كلِّ ثقافة**»[2]، لأنها تمنحُ المعارفَ المتنوعةَ غايةً واتجاهًا، وتربطُها بحاجاتِ المجتمعِ وقضيتِه ومصلحتِه.

العقلُ النقدي

كان سعاده يُحذِّر من أخطارِ التفكيرِ السطحي، لأنَّ المجتمعَ الذي لا يُحسنُ التفكيرَ يسهلُ تضليلُه.

ولهذا دعا إلى ثقافةٍ تقومُ على التحليلِ والتمحيص، لا على ترديدِ الآراءِ الشائعة.

ولذلك كان يُحاربُ التلقينَ بقدرِ ما كان يُحاربُ الجهل، لأنَّ الإنسانَ الذي لا يُفكِّر بنفسِه يبقى عُرضةً للتضليل، مهما كثرت معلوماتُه.

فالعقلُ الحرُّ لا يرفضُ الأفكارَ لأنها جديدة، ولا يقبلُها لأنها قديمة، بل يزنُها بميزانِ الحقيقةِ ومصلحةِ المجتمع. ومن هنا كان يرى أنَّ الثقافةَ مسؤولية، لا مجردَ هواية.

المعرفةُ والعمل

لم يكن الهدفُ من الثقافةِ أن يبقى الشابُّ حبيسَ الكتب، بل أن تتحولَ المعرفةُ إلى قوةِ عمل. فكلُّ فكرةٍ لا تؤثرُ في حياةِ المجتمع تبقى ناقصة، وكلُّ معرفةٍ لا تُنتج عملًا تفقدُ جانبًا كبيرًا من قيمتِها.[3]

ولهذا كان سعاده يربطُ دائمًا بين الثقافةِ والعمل، وبين الفكرِ والإنتاج، وبين المعرفةِ والواجب. ومن أبلغِ ما قاله في هذا المعنى، وهو يروي بداياتِ

1 ـ المرجع ذاته.

2 ـ أنطون سعادة، الأعمال الكاملة، ج 6، «خطاب الزعيم في العيد القومي».

3 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الثامن (1948- 1949)، خطاب الطلبة في الجامعة الأميركية (16 أيار 1949)

رحلتِه الفكرية:

«وبديهيٌّ أني لم أكن أطلبُ الإجابةَ على السؤالِ المتقدم من أجلِ المعرفةِ العلميةِ فحسب. فالعلمُ الذي لا يفيدُ كالجهالةِ التي لا تضر. وإنما كنتُ أريدُ الجوابَ من أجلِ اكتشافِ الوسيلةِ الفعّالةِ لإزالةِ أسبابِ الويل.»[1]

فالمعرفةُ الحقيقية، في نظرِه، ليست معرفةً للتأملِ المجرد، بل معرفةٌ تهدفُ إلى فهمِ الواقعِ وتغييرِه، وإلى اكتشافِ الوسائلِ التي تنقلُ الأمةَ من حالِ الانحطاطِ إلى حالِ النَّهضة.

الثقافةُ المستمرة

ولم يعتبرِ الثقافةَ مرحلةً تنتهي بانتهاءِ الدراسة.

فالإنسانُ، في نظرِه، يبقى تلميذًا للحياةِ كلِّها.

ولهذا كان يطالبُ القوميين الاجتماعيين بالقراءةِ المستمرة، والدراسةِ الدائمة، وتوسيعِ آفاقِهم الفكرية، لأنَّ النَّهضةَ نفسها عمليةٌ متجددة، تحتاجُ إلى عقولٍ تتطورُ باستمرار.

ثقافةٌ تبني المستقبل

لقد كان سعاده يريدُ جيلًا يقرأُ ليعرف، ويعرفُ ليحكم، ويحكمُ ليعمل.

فالثقافةُ التي دعا إليها ليست ثقافةَ الاستعراض، ولا ثقافةَ الجدلِ العقيم، بل ثقافةٌ تُحرِّر العقل، وتُقوِّي الإرادة، وتفتحُ الطريقَ أمام الإبداع.

ومن هنا تبدو رسالتُه إلى الشبابِ شديدةَ الراهنيةِ في عصرٍ تتدفقُ فيه المعلوماتُ أكثرَ من أيِّ وقتٍ مضى، بينما يندرُ التفكيرُ العميق.

فما تحتاجُ إليه الأمةُ ليس مزيدًا من المعلوماتِ فحسب، بل مزيدًا من العقولِ الحرة، القادرةِ على التمييزِ بين الحقيقةِ والوهم، وبين المعرفةِ والدعاية، وبين الفكرِ الذي يبني، والفكرِ الذي يهدم.

ولهذا تبقى الثقافةُ، في فكرِ سعاده، إحدى أهمِّ أدواتِ صناعةِ النَّهضة، لأنها تصنعُ الإنسانَ القادرَ على حملِها، والدفاعِ عنها، وتجديدِها جيلًا بعد جيل.

---

1 ـ أنطون سعادة، المحاضرات العشر، كتاب إلى المحامي حميد فرنجية، ص 56.

ثقافة

الحزب السوري القومي الاجتماعي... الأمة السورية المصغرة والدولة المنشودة

نظام حموي

إذا كانت الديمقراطية التعبيرية هي، كما وصفها أنطون سعادة، «الاكتشاف السوري الجديد الذي ستمشي البشرية بموجبه فيما بعد»، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو:

هل بقي هذا الاكتشاف نظرية سياسية، أم أن سعادة نقله إلى حيز التطبيق؟

إن الجواب نجده في نظرة سعادة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي نفسه.

فهو لم ينظر إليه بوصفه حزباً سياسياً كسائر الأحزاب، بل بوصفه النموذج الأول للأمة السورية التي تحقق فيها الوعي القومي الاجتماعي، ومنها تنبثق الدولة الجديدة.

ولهذا خاطب القوميين الاجتماعيين قائلاً:

«لماذا أنتم الأمة السورية مصغرة؟ لأنكم أنتم تمثلون حقيقة الأمة، وتعبّرون بمبادئكم عن القضية التي تحملونها في قلوبكم، عن إرادة الأمة وعن غايتها العظمى.»

وقال أيضاً:

لقد تعاقدنا على قضية خطيرة تساوي وجودنا، ألا وهي إنشاء دولتنا المستقلة.»

هاتان العبارتان تفتحان باباً واسعاً لفهم دستور الحزب.

فدستور الحزب ليس مجرد نظام داخلي لتنظيم سياسي، بل هو أول تجربة دستورية للدولة التي أراد سعادة إنشاءها عندما تنتقل النهضة من الحزب إلى الأمة كلها.

ومن هنا تكتسب كل مادة دستورية، وكل مؤسسة حزبية، وكل رتبة، وكل آلية انتخاب، معناها الحقيقي.

فهي ليست وسائل لإدارة حزب، بل أدوات لبناء الدولة المنشودة، وعند هذه النقطة تظهر حقيقة كثيراً ما غابت عن النقاش.

فسعادة لم يلغِ التمثيل ولم يلغِ الانتخابات ولم يلغِ الاقتراع وأيضا لم يلغِ الأكثرية العددية، بل أبقى هذه الوسائل جميعها قائمة.

فالمديرية تتألف من عدد من الأعضاء، وبحسب عدد الأعضاء العاملين تُنتخب لجنة المديرية، وتتكرر هذه الآلية في المنفذيات ومجالسها. أي إن التمثيل التقني بقي قائماً، لأنه ضرورة تنظيمية لا غنى عنها. ولكن الجديد لم يكن في الوسيلة، بل في الغاية.

فالحزب، كما يقول سعادة، يمثل حقيقة الأمة. أما سلطاته ومؤسساته، فهي مطالبة بأن تعبّر عن إرادة الأمة وغايتها العظمى.

وهنا يتضح أن سعادة لم يضع التمثيل في مواجهة التعبير، بل جعل الأول في خدمة الثاني. فالتمثيل يحدد من يتولى المسؤولية. أما التعبير فيحدد لماذا يتولاها، وعن أي إرادة، ولأي غاية. ولهذا لم يعد العدد وحده أساس الديمقراطية.

فالعدد يختار والاقتراع يمنح الشرعية أما العقيدة فتحدد الاتجاه والتعبير يحدد وظيفة السلطة ومن هنا بقيت الانتخابات كما هي والأكثرية كما هي وأيضا بقي التمثيل كما هو لكن وظيفة السلطة تغيّرت فلم تعد مجرد ممثل لإرادات متفرقة، بل أصبحت مسؤولة عن التعبير الصحيح عن إرادة الأمة كما تشكلت داخل هيئة تحقق فيها الوعي القومي الاجتماعي.

من هنا يبرز سؤال آخر: إذا كانت الهيئة الحزبية هي الأمة السورية المصغرة، فمن هي الجهة المؤهلة لتحمل أعلى مسؤوليات التعبير عن إرادة الأمة؟

إن القانون الدستوري رقم (7)، المختص برتبة الأمانة وشروط حيازتها وصفات حاملها، يقدم مفتاح الإجابة.

كما أن اقتصار عضوية المجلس الأعلى على الأمناء يؤكد أن سعادة لم يجعل رتبة الأمانة مجرد مرتبة تكريمية، بل جعلها مرتبة دستورية تؤهل صاحبها لتحمل أعلى المسؤوليات في القيادة المركزية.

من هنا يمكن الوصول إلى قراءة دستورية متكاملة، فكلما اتسع الحزب، وتراكمت تجاربه، وازداد عدد المؤهلين لحيازة رتبة الأمانة، يصبح منطقياً أن يكون شغل المسؤوليات المركزية العليا محصوراً بجسم الأمناء، على أن يتم الانتقاء بينهم بالاقتراع الديمقراطي، ووفق الشروط والمؤهلات التي

يتطلبها كل مركز.

وهنا أيضاً لا يختفي الاقتراع ولا تختفي الأكثرية ولا يختفي التمثيل.

بل تصبح هذه جميعها وسائل لاختيار من هو الأقدر على التعبير عن الإرادة العامة للأمة.

غير أن هذه القراءة، مهما بلغت من الاتساق، تبقى قراءة للمثال الذي أراده سعاده، لا وصفاً دقيقاً للواقع الذي آل إليه الحزب.

فالهيئة الحزبية لم تعد، في التطبيق، الهيئة التي افترض سعادة أن يكون الوعي القومي الاجتماعي قد تحقق فيها.

وقد أفرزت المراحل التاريخية المختلفة تضخماً عددياً، واختلالات تنظيمية وسياسية، أبعدت الحزب عن مثاليته الأولى.

والأمر نفسه أصاب جسم الأمناء فرتبة الأمانة، التي أرادها سعادة أعلى مراتب المسؤولية والالتزام، لم تعد، في التطبيق، مقتصرة دائماً على من تتوافر فيهم شروطها وصفاتها كما رسمها الدستور، بل أصابها هي أيضاً تضخم أضعف شيئاً من مكانتها الدستورية والمناقبية.

ومن هنا، فإن المشكلة لا تكمن في آليات الاقتراع، ولا في نظام الانتخابات، لأن سعادة لم يعترض عليهما أصلاً، بل في نوعية الهيئة التي تمارس هذا الاقتراع.

فالعبرة، في الفكر القومي الاجتماعي، ليست في سلامة صندوق الاقتراع وحده، بل في سلامة الهيئة التي تقف أمامه، فالهيئة التي لا يتحقق فيها الوعي القومي الاجتماعي لا تستطيع، مهما بلغت دقة إجراءاتها الديمقراطية، أن تنتج التعبير الصحيح عن الإرادة العامة.

ومن هنا، فإن أي محاولة لإحياء النموذج الذي أراده سعادة لا تبدأ بتعديل آليات الانتخاب، بل بإعادة بناء الهيئة الحزبية على الأسس التي وضعها المؤسس، بحيث يقتصر الانتماء العامل على الملتزمين عقيدة الحزب ونظامه ودستوره ومناقبيته وأخلاقه، وتستعيد رتبة الأمانة معناها الدستوري بوصفها رتبة مسؤولية لا رتبة تشريف وعندئذ فقط، يستطيع الحزب أن يستعيد دوره الذي أراده له سعادة: أن يكون الأمة السورية المصغرة، التي تنبثق منها الدولة السورية القومية الاجتماعية.

ويبقى بعد ذلك سؤال أكبر:

إذا كان سعادة قد سبق إلى هذا التصور منذ ثلاثينيات القرن الماضي، بينما كانت الديمقراطيات الغربية ما تزال تبحث عن مضمونها الاجتماعي والاقتصادي، فما الذي ميّز الديمقراطية التعبيرية عن الديمقراطية السياسية التي كانت سائدة آنذاك؟

هذا ما سنتناوله في حلقات قادمة

ما بين جبران وسعادة.. الحرية حياة

الباحثة م. منال الجبر ـ سوريا

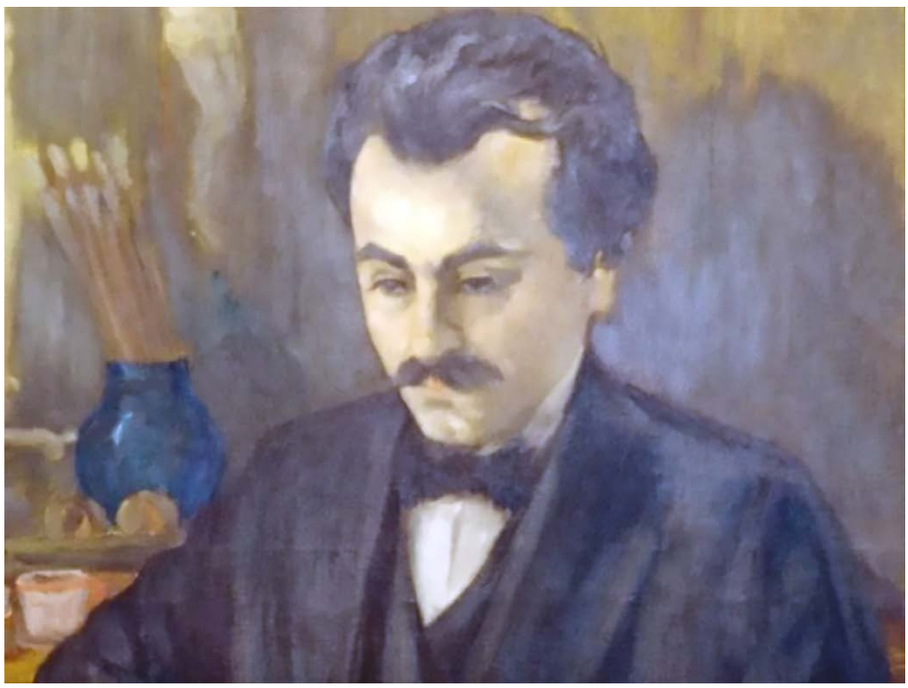

في عصرٍ كان فيه السوريون مُثقَلين بأحمالِ جهلٍ وتخلفٍ ثقيلةٍ تركها احتلالٌ امتدَّ لأربعمائة عام، تلاه احتلالٌ حديثٌ بزيٍّ جديد، كان لابد من بروز أشعة نور في هذه العتمة، تهدي الناس سبل التحرر من كل تلك التَّركة، لامتلاك زمام حياتهم وأوطانهم بأنفسهم...

وهذا ما كان، فقد ظهر مفكرون وقادة سوريون عِظام، أسسوا لنهضة سياسية ومجتمعية أصيلة، كان المجتمع بأمسِّ الحاجة إليها؛ ولعل أبرزهم على الإطلاق المفكِّرَان السوريان أنطون سعادة وجبران خليل جبران، الذين حطَّما الأصنام الموروثة مجتمعياً وسياسياً وعقائدياً قبل أكثر من مئة عام، ليزرعا بذوراً لازالت إلى يومنا هذا تنمو وتثمر، برغم غيابهما المبكر عن الحياة.

وإذا ما تناولنا أحد المفاهيم الجوهرية التي نظَّرا لها، وهو مفهوم الحرية، نجد تقاطعاً رئيسياً وتكاملاً معنوياً في رؤية كلٍّ من جبران وسعاده للحرية؟

-الحرية في فكر جبران وسعادة:

يقول أنطون سعادة في مقال له عام 1925: «**انهضي أيتها الأمم المستعبَدة، فما العبودية إلا قبرٌ أمواتُه أحياء! انهضي لأن الحرية هي الحياة، ومن لا ينهض لنيل**

ثقافة

الحرية خوفاً على حياته، خسر الحرية والحياة معاً».

أعطى سعاده الحريةَ مقاماً خطيراً في حياة المرء، إذ اعتبرها هي الحياة، فبدونها تغدو حياة المرء بلا معنى، بل أقرب إلى العبودية.

وفي رائعة «النبي»، لم يتردد الفيلسوف العالمي جبران خليل جبران في نقد النظرة السطحية للحرية -لدى الغالبية- بوصفها ما يوافق أهواء الناس، إذ يقول:

«لقد رأيت في ساحة المعبد وفي ظل القلعة أشدَّكم حماساً تُغلُّهم الحرية نِيراً في أعناقهم وقيداً في الرسغين؛ لن تكونوا أحراراً إلا إذا أضحتْ رغبتكم في الحرية عناناً يكبح جماحكم، وإلا أن تكفُّوا الحديثَ عنها هدفاً تسعون إليه وإنجازاً تحققون»

فالحرية عند جبران التزامٌ وانضباط، لا تَحلُّلٌ وفسادُ نفْس؛ وهو بهذا المعنى يتفق مع ما يذهب إليه الزعيم أنطون سعادة الذي يجعل الحرية إحدى أربع ركائز لا تقوم الحياة القومية الراسخة إلا عليها مجتمعةً، بقوله: **«إن الحركة القومية الاجتماعية هي حركة الحرية، وهي أيضاً حركة الواجب والنظام والقوة»**، فالحرية تتلازم مع الواجب والنظام والقوة، ومن هنا تصبح حريةً منضبطة، لا متفلِّتة أو فوضوية؛ وتصبح الحرية متلازمة مع المسؤولية، فالحرية الفردية -بحسب سعاده- تتلازم مع الأخلاق والالتزام بالأهداف القومية، ولا تكون حرية أنانية منعزلة عن المصلحة العليا للأمة.

وفي هذا السياق، لكن بتعبير روحي، يربط جبران الحرية بوجود الهدف في الحياة، والقدرة على تحدي المصائب والمصاعب والانتصار عليها، فيقول:

«لن تبلغوها وأيامكم فراغ بلا همٍّ تَحملون، ولياليكم خواء بلا حاجة تنشدون أو أسى تكابدون؛ وإنكم لبالغوها حقاً إذا ما أحدقت بكم النوازل والهموم فسَمَوتم عليها، نافضين لها، منطلقين من قيودها»

فللصعوبات والمِحَن وجهان: اختبارٌ لما زرعناه من وعيٍ فينا يجعلنا نفهم رسائل الحياة، وفرصةٌ للارتقاء والانتصار على سلبيات النفس واستنهاض قدراتنا الكامنة.

وفي مقولة: **«الأمة التي تتنازل عن الحق في الصراع تتنازل عن الحرية، لأن الحرية صراع»**، يربط سعادة الحرية بالصراع لأجل البقاء الكريم وحفظ الحقوق، ويؤكد أن حرية الأوطان لا تأتي وحدها بفعل الزمن، بل بفعل النضال والوعي القومي: **«الاستقلال لا يتحقق تلقائياً، بل يعتمد على قدرة الشعب على تحرير نفسه ومقاومة من يريد استعماره وقمعه».**

كذلك يربط حرية الأمة واستقلاليتها بالتضحية والجهاد القومي، فيقول: **«الجهاد**

هو خير كفيل لنيل الحقوق وإحراز الحرية، وكل أمة لا تجاهد في معترك هذه الحياة تُوقِّع صكَّ عبوديتها بيدها، وتحكم على نفسها بالموت».

الزعيم أنطون سعادة ينظر إلى الحرية ببُعدها القومي، بينما الفيلسوف جبران خليل جبران ينظر إلى الحرية ببُعدها الإنساني والروحي، ويعيد الأمور إلى منطلقها، فيقول جبران:

«إذا كان طاغيةً تريد أن تثُلَّ عرشَه، فاستوثِق أولاً أنْ قد تَحطمَ العرشُ الذي أقمته له في نفسك؛ فهل لطاغيةٍ أن يحكم الأحرار والأعزَّة إلا إذا شابَ حريتهم الاستبداد، وخالط عزَّتهم العار؟!

وإذا كان همَّاً تودُّ أن تخلص منه، فإنك أنت الذي اخترته لنفسك، ولم يفرضه عليك أحد؛ وإذا كان خوفاً تودُّ أن تبدِّده، فإنه يتربَّع في قلبك أنت، وليس زمامه في يد من تخاف!»

يحمِّل جبران الإنسان كامل المسؤولية عن حياته، فيختم فصل الحرية في كتابه «النبي» بالقول:

«لعمري، إنَّ الأمور جميعاً، مرغوبةً أو مرهوبة، ممقوتةً أو محبوبة، منشودةً أو ممجوجة، تتحرك كلها في أعماق وجودك، تكاد تتعانق أبداً.

وهكذا تكون حريتكم، ما إنْ تخلص من أغلالها حتى تغدو هي نفسها قيداً لحريةٍ أعظم!»

إذاً، يرى جبران أن البشر، دون وعيٍ منهم، يَنشدون الحرية بحُرقة، لكنهم يعيدون صناعة الطغاة والقيود المرَّة تلو الأخرى! وما إن يصلوا إلى مستوى جديد من الحرية، حتى يتمسكوا به، ويقفوا عند حدوده، محوِّلين إياه إلى سجن جديد يَحُول دون المضيِّ قدماً في تطورهم وارتقائهم.

-الحرية في بُعديها الاجتماعي والديني لدى سعادة وجبران:

يتشارك كل من جبران وسعادة عمق النظرة إلى الحرية لا بوصفها حرية سياسية فحسب، بل بوصفها في الأساس حرية اجتماعية تؤسِّس للحرية السياسية الناجحة والصحيحة؛ فحرية المرأة في الاختيار والتعبير والمشاركة في نهضة مجتمعها لدى كليهما أمرٌ مُسلَّم به، حتى أن سعادة دعا لمشاركتها في الحياة السياسية كالرجل تماماً، إذ يقول: **«لا ينبغي أن يقتصر النشاط القومي على الرجال، الإنتاج لا يمكن اعتباره قومياً ما لم تشارك فيه النساء ويصبحنَ عضوات فاعلات في المجتمع».**

فقد أدرك سعادة، منذ حوالي المئة عام، بعمق نظرته للحياة ودراسته للمجتمع وكيفية نشأة الأمم، أن نهضة المجتمعات الحقَّة لا يمكن أن تقوم على قدمٍ واحدة، وإن قامت

فقيامتها تلك تبقى قاصرة محدودة لا تحقق إلا تقدماً هزيلاً، إذ إن تكاتف المرأة مع الرجل في بناء مجتمعهما بوعي هو سر التقدم الحقيقي ومواكبة ركب الحضارة والإسهام فيه.

اما جبران وفي مؤلَّفاته، كالأجنحة المتكسرة والأرواح المتمردة، أطلق صرخة مدوية تهز عروش التقاليد المجتمعية البالية التي كانت تكبِّل أرواح النساء وتعاملهنَّ كمتاعٍ لا حقَّ له بالحب والاختيار وحرية التعبير.

في هذا السياق يبدو أن جبران وسعادة يتفقان تماماً حول دور معظم المؤسسات الدينية التقليدية في تكريس هذه الصورة النمطية عن المرأة، لإقصائها عن ممارسة دورها الفعَّال بحرية في حياة المجتمع بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا كان من أهم مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي أطلقه أنطون سعادة، هو فصل الدين عن الدولة، لا لانتقاص الدين أو نكرانه، بل كخطوة ضرورية لضمان حرية المعتقد والتعبير للجميع من ناحية، ولحفظ المؤسسة الدينية، من ناحية أخرى، من الانغماس في قضايا السلطة الشائكة، وجعلها الموجِّه الروحي لقيم العدل والإنصاف والرحمة- كما يُفترض بها أن تكون.

فمن المعروف أن معظم المؤسسات الدينية تقيد حرية الفكر والاجتهاد في الفهم والتفسير، لصالح بقائها المرجع الوحيد للحقيقة بالنسبة لأتباعها، لكن المفكر أنطون سعادة دحض هذا التوجُّه، وربطَ الحقيقة بالحرية الفكرية، حين قال: «**الحقيقة والمعرفة الصحيحة تظهران بالبحث الحر لا باضطهاد حرية الفكر**»، وفي نفس الوقت أظهر تقبلاً لاختلاف الرؤى والعقائد في مجتمعه المصغَّر (لبنان)، معتبراً أن الحل لا يكون بقمع الفكر المخالف في الرأي، بل بحرية التعبير نفسها، حين قال: «**إن مشكلة العقائد في لبنان هي مشكلة الحرية، ومشكلة الحرية لا تُحل إلا بالحرية**».

وهكذا تجاوز أنطون سعادة في فلسفته القومية الاجتماعية الحرية كمفهوم فردي أناني ومجرد، إلى هدف ترتكز عليه النهضة القومية ويرتبط بحياة الأمة وسيادتها، فلا حرية مع التبعية، ولا حرية دون الاعتماد على الذات.

وتتكامل معه رؤية جبران خليل جبران إلى الحرية، بربطها بوجود معنى للحياة يحرِّك قدراتنا الكامنة ويوظِّفها في خدمة الحق والخير والجمال، ولا يؤطِّرها في إطار سقف محدد.

إن الأرواح العظيمة (كرائدَي النهضة العربية جبران وسعادة) لا ترحل بل تبقى في فضائنا الروحي، لتمدَّنا بالزخم الذي نحتاجه لنكمل الرسالة، علَّنا نكون أمينين عليها.

كتاب

ميرفت دهّان في كتابها (نزار قبّاني والقضيّة الفلسطينيّة)

محمود شريح

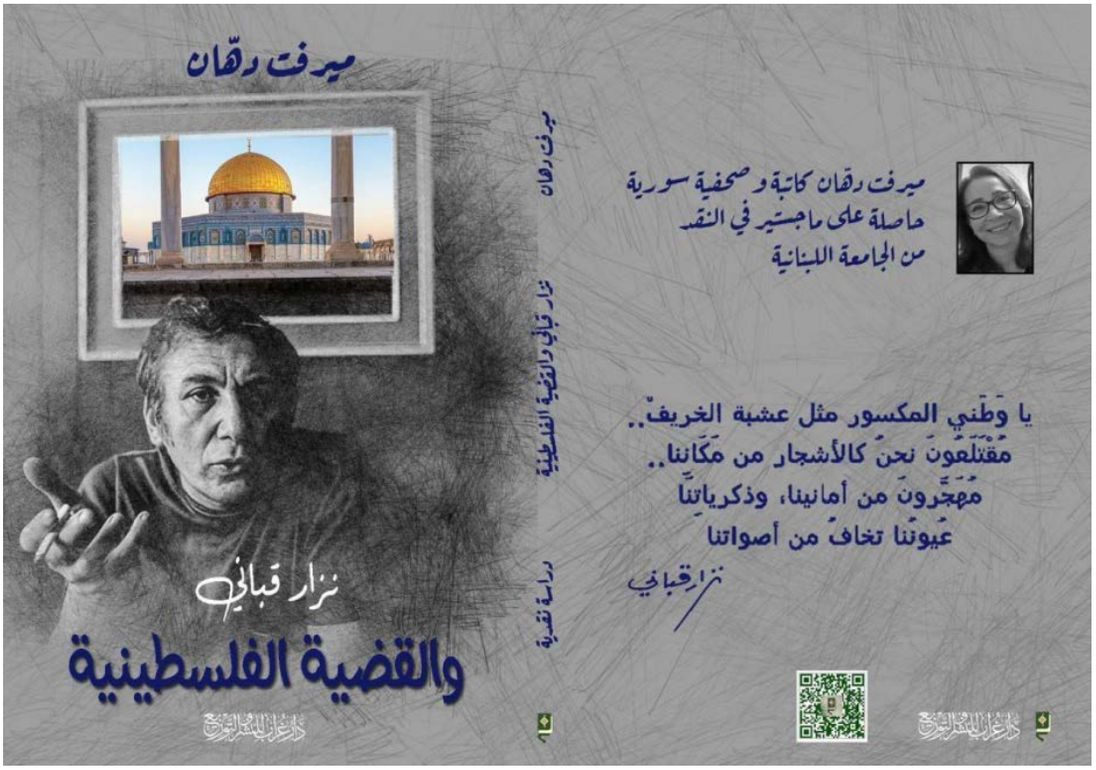

كتابها الصادر عن (القاهرة، دار غُراب للنشر والتوزيع، تنسيق وإخراج سهير الطويل) ترفعه إلى «ذاكرة الياسمين أمّي البهيّة إلى رحيل رسمني مفردات عُمرٍ وخطّني وجعاً وغربة، إلى تاريخ نبضي حلب مدينتي القديمة إلى بيروت إلى حلم الروح والعمر الباقي»، اتّبعت الباحثة فيه الأسلوب الأكاديمي في تناول شعر نزار، وتوقّفت عند الالتزام في شعر نزار قبّاني، وأثر هزيمة 5 يونيو/حزيران على الشاعر، وصورة

الفلسطيني في شعر نزار، وفنيّة شعر نزار في خدمة القضيّة الفلسطينية، ثم درستْ اللغة والإيقاع والصورة الشعريّة – خاصّة في جانبها النفسي – في هذا الشعر السياسي.

توضح الباحثة أنّ موضوع شعر نزار قبّاني الغزلي ليس المرأة فحسب، بل هو التمرّد الذي ينطلق بالإنسان إلى الحرّية، وهذا ما يظهر لدى دراسة قصائده الغزليّة من خلال النظر للكلمة في سياقها داخل الجملة أولاً ثمّ داخل المقطع الشعري، فالبناء العام للقصيدة إذ عندها سوف يظهر المعنى جليّاً وتظهر حقيقة الصورة الشعريّة.

وترى الباحثة أنّ الجروح إن لم تُفتح وتُطهّر سوف تصبح قروحاً لا تشفى وهذا لا ينطبق على شعر نزار السياسي فقط، بل إنّه منذ بداياته الشعريّة سلك هذه الطريق الوعرة واتّخذها أسلوباً لشعره.

استطاعت الباحثة ميرفت دهّان أن تنفي عن الشاعر نزار قبّاني اللقب الذي وسمَه النقّاد به وهو «شاعر المرأة» طيلة مسيرته الشعريّة، وهو ما أخفى جانب السياسة في شعره وهو جانب لا يقل أهمّية عن الأوّل كما وأخفى البُعد النفسي المتألّم والمرارة التي أحسّ بها كمواطن عربي والتّي ظهرتْ جليّة في شعره بعد ضياع فلسطين عام 1948.

في تقديمه إلى الكتاب يرى الأستاذ أحمد فضل شبلول أنّ كتاب **نزار قبّاني والقضيّة الفلسطينيّة** للباحثة د. ميرفت دهّان يأتي في لحظات مهمّة وتاريخيّة ومصيريّة. وقد واكب معظم شعراء الأمّة العربيّة بقصائدهم تطوّرات القضيّة الفلسطينيّة منذ ما قبل عام النكبة 1948، وكتبوا القصائد التي تساند وتقوّي من عزيمة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه. وانّه تظل لقصائد الشاعر نزار قبّاني السياسيّة وقعها الخاص وتأثيرها المباشر على قراء شعره.